Distribution: Restricted
Original: English

REPL.VI/2/R.2
البند 3 من جدول الأعمال

18 April 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق – الدورة الثانية

روما، 18–19 أبريل/نيسان 2002

وضع الإطار الاستراتيجي للصندوق موضع التنفيذ خلال فترة التجديد السادس للموارد (2004–2006)

Document # 248860
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

الموجز التنفيذي ii

أولا – أهداف الوثيقة 1

ثانيا – الإطار السياساتي للمجالات التي سيركز عليها برنامج الصندوق في الفترة 2004-2006 2

ألف – الأهداف الإنمائية للألفية 2
باء – الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002-2006: النتائج التشغيلية 4
جيم – خطة العمل وبرنامج التغيير الاستراتيجي 8
دال – الاستراتيجيات الإقليمية 10

ثالثا – توسيع نطاق الإطار الاستراتيجي: العمل على المستوى القطري 12

ألف – وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية 13
باء – ربط تخصيص الموارد بالأداء 16
جيم – العمل في شراكة مع الآخرين 20
دال – الاستثمار الاستراتيجي في التنمية الزراعية لزيادة الإنتاجية 25
هاء – الدعوة للتحول المؤسسي المواتي للفقراء 27
واو – دعم قدرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تحمل ديونها 29
زاي – القيام بدور حافز يتجاوز المستوى القطري 31

رابعا – نطاق برنامج العمل 31

ألف – المستوى الأساسي لبرنامج العمل 32
باء – برنامج العمل الشامل لتنفيذ الإطار الاستراتيجي 34
جيم – الاختلاف النوعي لبرنامج العمل المعزز 34

خامسا – الخلاصة: احتياجات الموارد 35

الملاحق

ألف – قائمة بالوثائق ذات الصلة المتاحة عند الطلب 37
باء – قائمة بالذيول 38

وضع الإطار الاستراتيجي للصندوق موضع التنفيذ خلال فترة التجديد السادس للموارد (2004-2006)

الموجز التنفيذي

يتألف الإطار السياساتي للصندوق لفترة التجديد السادس للموارد من: الأهداف الإنمائية للألفية التي تحدد أهداف الإطار العالمي وتقود الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر (مثل وثائق استراتيجيات الحد من الفقر)، والإطار الاستراتيجي للصندوق الذي يعرف الأهداف المحددة للصندوق واستراتيجيته في الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة العمل التي توجه الصندوق في تنفيذ الإطار السياساتي للتجديد الخامس، وبرنامج التغيير الاستراتيجي الذي يطور العمليات والنظم المطلوبة كي يقوم الصندوق بتأدية مهمته في ضوء الإطار الاستراتيجي، والاستراتيجيات الإقليمية التي توفر الإطار الثابت للاستراتيجيات القطرية.

التركيز على أهداف الإطار الاستراتيجية – يعمل الصندوق على "تمكين فقراء الريف من التغلب على فقرهم" وهو يقوم بذلك من خلال تركيز الاستثمارات وجهود البحوث وإدارة المعارف والحوار السياساتي والترويج للوصول لأهداف الصندوق الاستراتيجية الثلاثة: (i) تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛ (ii) تحسين الحصول، الذي يتسم بالمساواة، على الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجيا؛ (iii) زيادة الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية.

تخطيط البرامج القطرية وتنفيذها – وهو العملية الجوهرية لوضع الإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات الإقليمية موضع التنفيذ. وتعتبر وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية الأداة الرئيسية للقيام بذلك لأنها تحدد الدور الاستراتيجي للصندوق في ميدان التنمية الريفية، وموقع البرامج القطرية للصندوق في وثائق استراتيجيات الحد من الفقر، وتطور الجدول الزمني للحوار السياساتي المناصر للفقراء الذي يجريه الصندوق مع الدول المقترضة، وتصمم مساندة الصندوق لقدرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون على تحمل أعباء ديونها، وتربط تخصيص الموارد "بالأداء"، وتحدد جدول الأعمال العالمي لدور الصندوق المحفز على أساس احتياجات فقراء الريف في البلدان التي يعمل بها.

ويحتاج الصندوق **لبرنامج يتسم بكتلة حرجة** – لأن هنالك مستو إذا تدنى البرنامج دونه فسيكون تأثيره على الفقراء محدودا وعلى المؤسسات والسياسات محليا وخاصا بطريقة تعيق الدور المحفز للصندوق إلى حد كبير. وبناء على أساس مستوى حال يتراوح بحدود 440 مليون دولار أمريكي في السنة (بالقيمة الإسمية)، وقدر الصندوق لهذا المستوى أن يكون بحدود 450 مليون دولار أمريكي بأسعار 1996 أو بحدود 520 مليون دولار أمريكي بالأسعار الحالية.

وسيؤدي برنامج إقراض سنوي بهذا المستوى إلى تمويل حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي من التكاليف الإجمالية للمشروعات وسيمول مشروعات وبرامج من شأنها أن تؤدي إلى الحد من الفقر الذي يعاني منه حوالي 13 مليون فقير في السنة. وهكذا فإن من شأن برنامج إقراض بقيمة 520 مليون دولار أمريكي أن يسمح للصندوق بتعزيز دوره المحفز، والوصول إلى زيادة معتبرة في أعداد المستفيدين، كذلك فإن زيادة تواتر الإقراض للدول الأعضاء المقترضة المختلفة سيضمن حوار سياساتي أكثر استمرارا وشراكات أوثق ترابطا.

ومـــع هـــذا المستوى من الموارد عموما سيغطي الصندوق الاحتياجات الإنمائية المجتمعية الضرورية واحتياجات إعادة الإعمـــار علـــى المدى الأطول في الأقاليم الضعيفة (مثل أمريكا الوسطى، والبلدان الأندية، والمناطق المرتفعة في آسيا وأفريقـــيا جنوبي الصحراء وبخاصة بلدان الساحل الأفريقية) وبمعنى أدق، فإن الصندوق سيتناول مسألة الفجوة الإنمائية المعرفـــية والاستثمارية التي استمرت في الاتساع مع تقليص الجهات المانحة الأخرى لالتزاماتها تجاه القطاعات الريفية والزراعـــية. عـــلاوة علـــى ذلك، فإنه سيقوم بمستويات متزايدة من الاستثمارات في البلدان التي تظهر عائدا جيدا على الدولار الإنمائي المنفق على الحد من الفقر (في موزامبيق وأوغندا على سبيل المثال).

وبصورة أكثر تحديدا، سيقوم الصندوق بتعزيز الوضع في القطاعات والنهج المعروفة بتمتعها بتأثير مستدام على الحد من الفقـــر (التمويل الريفي وإضفاء الطابع التجاري، وتصاميم البرامج التي تتسم باستجابة لقضايا التمايز بين الجنسين)، في نفس الوقت الذي سيتناول فيه بشكل جدي القضايا الهيكلية الهامة الأخرى مثل إصلاح الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية. فالـــتقدم فـــي أحـــد هذه المجالات سيشكل الجسر للوصول لمجالات أخرى. وعلى سبيل المثال فإن الخبرة المكتسبة في الـــتمويل الريفـــي وإضفاء الطابع التجاري من شأنها أن تساعد على تحديد مؤشرات إصلاح الأراضي بصورة ملموسة ومتناغمة. والتنظيم المجتمعي هو بمثابة إرساء حجر الأساس نحو إدارة مستدامة للموارد الطبيعية.

ولكن، إذا تمت زيادة برنامج العمل عن مستوى 520 مليون دولار أمريكي بالأسعار الحالية، بمعدل 15% ليصل إلى 600 مليون دولار أمريكي، فإن إقراض الصندوق سيمول حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي من التكاليف الإجمالية للمشروعات وسيصل إلى حوالي 15 مليون شخص سنويا.

وتعرض الوثيقة REPL.VI/2/R.3 **المضامين الخاصة بالموارد** لبدائل البرامج هذه.

وضع الإطار الاستراتيجي للصندوق موضع التنفيذ خلال فترة التجديد السادس للموارد (2004-2006)

أولا – أهداف الوثيقة

1 - استلهاما لجملة أمور، منها الأهداف الإنمائية للألفية، ومتابعة لتقرير *الفقر الريفي لعام 2001 – تحديات القضاء على الفقر الريفي* وضع الصندوق *الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002-2006: تمكين فقراء الريف من التغلب على فقرهم* بجانب الاستراتيجيات الإقليمية الست المتصلة بها. وبالتزامن مع تنفيذ التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة عمل (الفترة 2000-2002) يقوم الصندوق الآن (2002-2003) كذلك بتنفيذ برنامج التغيير الاستراتيجي. ويوضح الرسم البياني التالي الصلات القائمة بين مختلف العناصر التي تعزز بعضها بعضا والتي تشكل إطار التخطيط الاستراتيجي للصندوق. وبالاستفادة من العمل التمهيدي الشامل لخطة العمل (الفترة 2000-2002) وبرنامج التغيير الاستراتيجي، فإن الفترة المشمولة بالتجديد السادس للموارد (2004-2006) ستشكل مرحلة تجديدية في حياة الصندوق. وبالرغم من أن توصيات الاستعراض الخارجي القادم لن تعرف إلا في مرحلة لاحقه فإن هذا الاستعراض سيشكل مداخلة إضافية في هذه الجهود.

تمكين فقراء الريف من التغلب على فقرهم

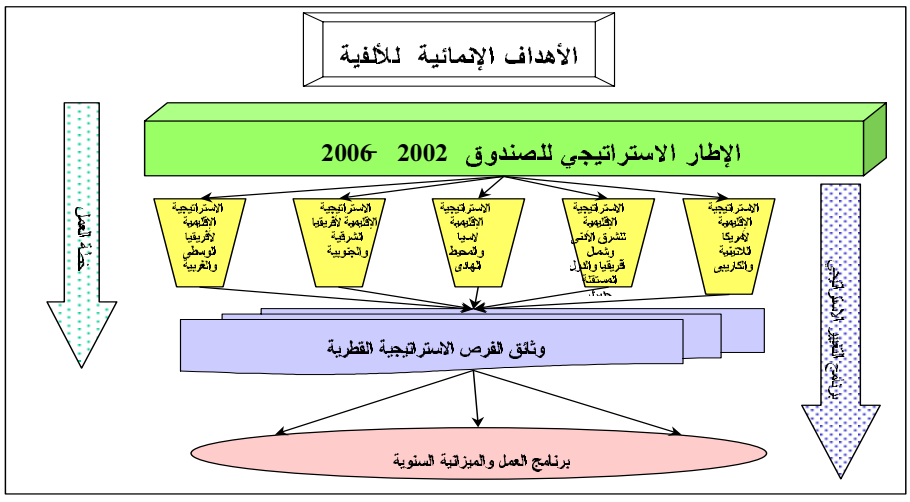

2 - تهدف هذه الوثيقة إلى تحديد النتائج التشغيلية المترتبة على هذه الالتزامات العالمية والمؤسسية المحددة (القسمان ثانيا وثالثا) ودمجها في برنامج العمل (القسم رابعا). ويشكل هذا البرنامج (القسم خامسا) أساسا يقوم عليه اتخاذ القرارات الخاصة بمستوى الموارد التي يحتاج إليها الصندوق.

ثانيا – الإطار السياساتي للمجالات التي سيركز عليها برنامج الصندوق في الفترة 2004–2006

3 - ستحدد أولويات الصندوق البرنامجية خلال فترة التجديد السادس للموارد على أساس أربعة مستويات من الاستراتيجيات التي يعزز بعضها بعضا. وهذه المستويات هي: الأهداف الإنمائية للألفية؛ والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002 – 2006؛ وخطة عمل برنامج التغيير الاستراتيجي، والاستراتيجيات الإقليمية. وحددت الأهداف الإنمائية للألفية الأهداف العالمية، ويتضمن الإطار الاستراتيجي أهدافا محددة للصندوق، كما يحدد استراتيجية الصندوق تجاه الإسهام في تحقيق الأهداف العالمية، بينما توجه خطة العمل الصندوق في تنفيذ الإطار السياساتي للتجديد الخامس للموارد، في حين أن برنامج التغيير الإستراتيجي يطور العمليات والنظم المطلوبة كي يقوم الصندوق بتأدية مهمته في ضوء الإطار الإستراتيجي، وتوفر الاستراتيجيات الإقليمية الإطار الثابت للاستراتيجيات القطرية.

ألف – الأهداف الإنمائية للألفية

4 - في التسعينات دعا عدد من المؤتمرات العالمية إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة طائفة من التحديات الإنمائية في مختلف قطاعات الحياة البشرية، وتم جمع هذه الالتزامات خلال عام 2000 تحت مسم واحد هو "الأهداف الإنمائية للألفية". وهذه الأهداف تمثل شراكة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تهدف، حسب إعلان الألفية، إلى "خلق بيئة – على المستويات الوطنية والعالمية معا – تفضي إلى التنمية والقضاء على الفقر". ويشكل الاتفاق بشأن الأهداف والغايات شرطا ضروريا لتعزيز فعالية التعاون الإنمائي من خلال التنسيق والمشاركة. كما أنها تركز كل استراتيجيات الجهات الفاعلة في مجال الحد من الفقر على مجموعة متفق عليها مكونة من سبعة أهداف (انظر الرسم التالي والذيل الأول).

5 - تبين التقديرات الحديثة أن المتطلبات الإضافية من المساعدات الإنمائية الرسمية السنوية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 ستبلغ نحو 54 مليار دولار أمريكي، وبذلك يرتفع مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية السنوية إلى 100 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ضعف مستواها الحالي تقريبا. ويجري الآن العمل على مواجهة هذا التحدي الكبير، وكان أبرز هذه الأعمال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيريرى، المكسيك، مؤخرا، والمؤتمر الذي عقده الاتحاد الأوروبي في برشلونة، أسبانيا، والإعلانات الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات. وفى مونتيريرى تعهدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بنحو 30 مليار دولار أمريكي إضافية للفترة من 2002 إلى 2006.

6 - أن عملية التمويل وحدها لن تضمن تحقيق كل هذه الأهداف. فالسياسات والمؤسسات هي عوامل أساسية في تحقيق تقدم نحو الحد من الفقر بجميع أبعاده. وحتى يمكن للتمويل الإضافي أن يدفع عجلة التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف فإنه يتعين على مختلف البلدان أن تضع الترتيبات السياساتية والمؤسسية المناسبة والتي من شأنها أن تحقق فعالية المساعدات الإضافية في بلوغ هذه الأهداف.

الأهداف الإنمائية للألفية 1990-2015

- استئصال الجوع والفقر المدقع
  - خفض عدد من يقل دخلهم عن دولار أمريكي واحد في اليوم إلى النصف.
  - خفض عدد الذين يعانون من الجوع إلى النصف.
- تحقيق التعليم الابتدائي العام
  - ضمان استكمال الأولاد والبنات للتعليم الابتدائي.
- الترويج للتكافؤ بين الجنسين وتعزيز أوضاع النساء
  - القضاء على التفرقة في المعاملة بين الجنسين على جميع المستويات التعليمية.
- خفض معدل وفيات الأطفال
  - خفض معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة بمعدل الثلثين.
- تحسين صحة الأم
  - خفض معدل الوفيات عند الولادة بنسبة ثلاثة أرباع.
- مكافحة أمراض نقص المناعة المكتسب/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى
  - توجيه مسار انتشار مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز إلى الاتجاه العكسي.
- ضمان الاستدامة البيئية
  - إدماج التنمية المستدامة في السياسات القطرية وعكس اتجاه خسائر الموارد البيئية.
  - خفض عدد من لا يحصلون على مياه الشرب النقية إلى النصف.
  - إدخال تحسينات كبيرة على حياة مالا يقل عن 100 مليون نسمة من سكان العشوائيات.

7 - بينما يوجد اعتراف كاسح بأهمية الحد من الفقر فلم يول اهتمام كاف للفقر الريفي. وحتى يمكن للصندوق الوفاء بمهمته في إطار الأهداف الإنمائية للألفية يتعين عليه أن يستمر في الدعوة في المحافل الدولية والقطرية إلى أهمية البعد الريفي للفقر، وإلقاء الضوء على النتائج السياساتية والمؤسسية وتلك المتعلقة بالموارد المترتبة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المناطق الريفية، وحشد الشراكات لمواجهة هذه التحديات الريفية، والمساهمة في إعداد التقارير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

8 - ستقدم الأمم المتحدة تقريرا عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أساس: (i) التشاور والتعاون الوثيقين مع جميع المؤسسات الدولية المعنية؛ (ii) التقارير والبيانات الحديثة عن التقدم المحرز في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر التي تركز على التشاور بين شركاء التنمية. وفى هذا السياق، وفى ضوء مهمة الصندوق، سيركز الصندوق بشكل خاص على بلوغ مجموعة من الأهداف المحدودة وإعداد التقارير عنها (الغايات والمؤشرات) ذات الصلة بالحد من الفقر الريفي (انظر الجدول 1 أدناه والجدول 2 في الذيل الأول للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

الجدول 1 – الأهداف الإنمائية للألفية الأكثر اتصالا بالصندوق

الأهداف	الغايات	المؤشرات
1 – استئصال الجوع والفقر المدقع	• خفض عدد من يقل دخلهم عن دولار أمريكي في اليوم إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015 • خفض عدد من يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015	• نسبة السكان الذين يقل دخلهم الفردي عن دولار أمريكي في اليوم • معدل فجوة الفقر (العدد مضروبا في عمق الفقر) • معدل انتشار نقص الوزن بين الأطفال (تحت سن الخامسة)
3 – الترويج للتكافؤ بين الجنسين وتعزيز أوضاع النساء		• معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لمن تتراوح أعمارهم بين 15–24 عاما موزعة بحسب الجنس
6 – مكافحة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى	• خفض انتشار نقص المناعة المكتسب/الإيدز إلى النصف بحلول عام 2015 ثم انحساره	• معدل انتشار مرض نقص المناعة المكتسب بين النساء الحوامل ممن يبلغ عمرهن 15–24 عاما
7 – ضمان الاستدامة البيئية	• دمج مبدأ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتغيير مسار الخسائر البيئية إلى الاتجاه العكسي • خفض عدد من لا يحصلون على مياه الشرب النقية إلى النصف بحلول عام 2015	• نسبة مساحة أراضي الغابات • المناطق المحمية حفاظا على التنوع البيولوجي • نسبة السكان الذين يحصلون على الموارد المحسنة للمياه بشكل مستدام

باء – الإطار الإستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006: النتائج التشغيلية

9 - **الفقر** – تطور فهم العالم للفقر تطورا ملحوظا واستوعب تعريف الفقراء أنفسهم لما يعانونه من فقر. ويعرف الفقر بأنه قلة الدخل، وعدم الحصول الآمن على الموارد الإنتاجية، والافتقار إلى الأمن الغذائي، وخطورة الأحوال الصحية، وعدم المساواة في الحصول على الخدمات التعليمية والاجتماعية، فضلا عن عامل ظهر مؤخرا وهو الافتقار إلى احترام الذات والكرامة والإحساس بالعجز. والفقر ليس فقط مسألة انخفاض الدخل والافتقار إلى الأصول، وإنما يعنى أيضا العجز عن كسب ما يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية والحماية من العنف. وهكذا يكون الفقر مسألة ضعف واستبعاد وقلة حيلة. ويعتبر ضعف فقراء الريف "حالة طوارئ صامتة" ترتبط ضمنا بضعف ممارسة السلطات على المستوى المحلي. ويعبر ذلك عن نفسه بإحساس الفقراء بعدم القدرة على التأثير في القرارات التي تؤثر في حياتهم والتفاوض للحصول على شروط أفضل للإتجار والمقايضة وكبح الفساد وجعل المنظمات الحكومية وغير الحكومية مسؤولة أمامهم. ونادرا ما يستطيع فقراء الريف التحكم في ظروفهم المعيشية. كما أن عدم وجود منظمات اجتماعية قوية يجعل من الصعب عليهم استغلال الفرص المتاحة لمجتمعاتهم وإقامة صلات مع الشركاء الخارجيين. وقلة الحيلة تعد من أبرز أسباب الفقر كما أنها من أهم ما ينجم عنه من تأثيرات.

10 - تعتبر النساء من أكثر مجموعات سكان الريف تعددا من حيث مظاهر الفقر. فلا يزال معظمهن مهمشات اقتصاديا وسياسيا برغم مساهمتهن في الوسائل التي تستخدمها الأسر الريفية في التأقلم مع الصعوبات وما يتمتعن به من إمكانات كعوامل للتغيير.

11 - في حين أن خطورة الفقر هي أمر مسلم به على نطاق واسع جدا، فإن الفقر الريفي لا يحظى باهتمام كاف، حيث أن 75% من الذين يعيشون في فقر مدقع والبالغ عددهم 1.2 مليار نسمة يقيمون في المناطق الريفية.

12 - **خفض الفقر الريفي** – ثمة توافق متنام في الآراء بأن تخفيف وطأة الفقر الريفي بشكل مستدام يقتضي بالضرورة نمو الاقتصاد وتطوره. ويتطلب ذلك تعزيز الإنتاجية **والنمو عريض القاعدة**. وحتى يمكن خفض الفقر من خلال النمو عريض القاعدة يتعين أن تتوافر لفقراء الريف القدرة على الوصول الآمن لمجموعة مختلفة من الأصول (انظر الإطار 1). كما يتعين أن يكونوا اقل تعرضا للصدمات الخارجية التي تهدد قاعدتهم من الأصول الإنتاجية التي تتصف بالضعف أصلا (مثل الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز والصراعات والكوارث الطبيعية). ويعتبر الافتقار إلى الأصول سببا جذريا من أسباب الفقر الريفي. وعلى العكس من ذلك فإن الحصول الآمن على الأصول (بأشكال متنوعة مثل الملكية الخاصة والملكية المشاع مع تأمين الحيازة الفردية، وما إلى ذلك) هو مفتاح ضمان مشاركة الفقراء في الاقتصاد الريفي والحصول على نصيب من فوائد النمو الاقتصادي. ويعتبر تكوين رأس المال الريفي مفتاح خلق فرص العمل وكسب الدخل المستدامين وهو ما يؤدي إلى تزايد الاستثمارات وتراكم رأس المال.

الإطار 1: الأصول الرأسمالية للمعيشة الريفية المستدامة

رأس المال البشري: المهارات والمعرفة والتكنولوجيا والقدرة على العمل، والصحة الجيدة، والأمن الغذائي، كلها عوامل مهمة في القدرة على استخدام استراتيجيات معيشية متنوعة. وقد يكون من المفيد التركيز على المعرفة كرأسمال غير ملموس.

رأس المال الطبيعي: مخزون الموارد الطبيعية الذي تتدفق منه الموارد اللازمة للعيش. وتشمل هذه الموارد الأرض والمياه والحياة البرية والتنوع البيولوجي والموارد البيئية.

رأس المال المادي: البنية الأساسية ووسائل ومعدات الإنتاج التي تمكن الناس من السعي إلى رزقهم. ويشمل ذلك وسائل النقل والبنية الأساسية التسويقية والمسكن والمياه والطاقة ووسائل الاتصال.

رأس المال النقدي: الموارد المالية المتاحة للفقراء والتي توفر لهم خيارات معيشية متنوعة. ويشمل ذلك الخدمات المالية مثل الادخار والائتمان "من خلال الوسطاء" وتحويلات العاملين المنتظمة والتأمين والمعاشات.

رأس المال الاجتماعي: الموارد الاجتماعية التي يعتمد عليها الناس في معيشتهم. ويشمل ذلك الشبكات والعضوية في المجموعات وعلاقات الثقة والوصول إلى المؤسسات الاجتماعية الأوسع (مثل نظم الخدمات المالية)

المصدر: إدارة التنمية الدولية ومؤسسة سكونز، 1998

13 - عندما يتيسر للفقراء الوصول إلى أسواق مجزية لهم فسوف يصبحون قادرين على البدء في مساعدة أنفسهم وبذلك يبدؤون في تكوين رأس المال أو تراكمه. **والوصول إلى الأسواق** هو مسألة تكافؤ في الفرص وكفاءة في التخصيص معا. ويحتاج الفقراء إلى الوصول، بشكل يعول عليه، إلى الأصول في إطار السوق والوصول إلى أسواق المنتجات (المدخلات والنواتج) والخدمات. كما أنهم في حاجة إلى ساحة عادلة لممارسة نشاطهم فيها. ويشمل ذلك الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. ولكن إذا تركت الأسواق بلا ضابط لها فلن يتسنى لها

توفـير الظـروف للعمل بكفاءة. فالأسواق ليست بالضرورة شاملة للجميع وتنافسية وفعالة. و"الأسواق" هي "مؤسسات" محوريـة للتنمية المستدامة للاقتصاد الريفي، ومن المطلوب وجود مؤسسات تكميلية، مثل السياسات والقواعد واللوائح والتنظـيمات، لضـمان وجود القاعدة التسويقية للاقتصاد الريفي. ويجب تنفيذ سياسات تعزز الأسواق وتضمن نزاهتها كساحة للتعامل تتسم بالشمول والفعالية.

14 - يـبدو أن هـناك عـدم تقديـر كاف للإسهام الذي يمكن أن يقدمه فقراء الريف أنفسهم في مواجهة التحديات الإنمائـية الجديـدة. ففقـراء الـريف يسهمون إسهاما عظيما في النمو الاقتصادي في بلادهم. كما أنهم، بمشروعاتهم وأسرهم، يستثمرون في الأرض والمياه واليد العاملة التي تحقق الإنتاج الزراعي. وهم كذلك يملكون ثروة من المعرفة التقنـية والتنظيمـية التقلـيدية، ويقومون بدور حيوي في إدارة وصون الموارد الطبيعية في العالم بما في ذلك التنوع البيولوجـي. وقـد أظهر الفقراء قدرتهم على الانضمام إلى التيار الرئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بشرط فهم أسـباب الفقـر وتوفـير **الظروف المواتية** لهم. والواقع أن التحدي يكمن في تمكين الفقراء من التغلب ليس فقط على العقبات المادية بل أيضا على العقبات **المؤسسية والسياساتية** التي تمنعهم من اغتنام الفرص المتاحة. ويجب أن يكون الهدف النهائي للمساعدات الإنمائية هو **تمكيـن فقراء الريف** أنفسهم من التغلب على فقرهم. ويجب ألا ينظر إلى مسألة الحـد من الفقر كشيء تفعله الحكومات والمؤسسات الإنمائية أو المنظمات غير الحكومية من أجل الفقراء وإنما يحتاج شـركاء التنمـية هؤلاء إلى تشكيل تحالفات من أجل خلق **الظروف** التي تمكن الفقراء من تعزيز قدراتهم على انتشال أنفسهم من الفقر بأسلوب يتسم بالفعالية والاستدامة من خلال: تأمين حصولهم على الأصول الإنتاجية؛ وخلق المؤسسات القادرة والفعالة (بما في ذلك السياسات والأسواق)؛ والمنظمات الشاملة العضوية.

أهداف الصندوق الاستراتيجية

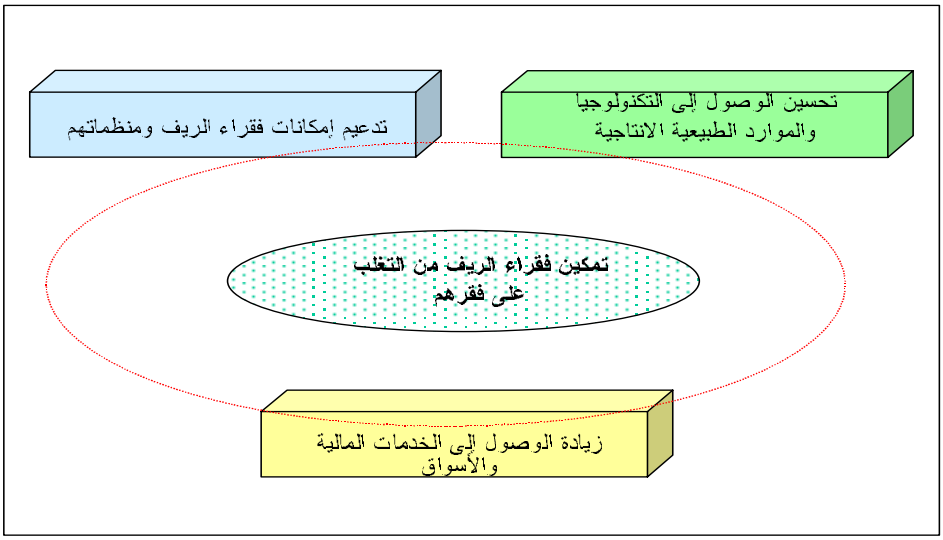

15 - **جدول أعمال التحول المؤسسي** – يحتاج الفقراء إلى أن يكون لهم تأثير في القرارات الرئيسية التي تؤثر في أحوالهم المعيشية، بما في ذلك القرارات التي تتخذها الحكومات المحلية والوطنية. والحد من الفقر هو تمكين الفقراء، رجالا ونساء، من تغيير حياتهم ومعيشتهم إلى الأفضل، وهو مساندة الحكومات والمجتمع المدني في سعيهم إلى خلق ومداومة الظروف التي تسمح للفقراء بذلك. ولا يمكن الحد من الفقر، بل وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام، إلا بتغيير العلاقات غير العادلة التي تسهم في وجود الفقر، وبذل جهود واعية لتمكين الناس المستبعدين بحكم العادة من إطلاق طاقاتهم. أولا وقبل كل شيء، يحتاج الفقراء إلى أن تتاح لهم الفرصة لبناء القدرات الفردية والجماعية حتى يمكنهم اغتنام الفرص الاقتصادية المتاحة والاستفادة من البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية الرئيسية. وهكذا من شأن تعزيز القاعدة البشرية وقاعدة **رأس المال الاجتماعي** لفقراء الريف أن يمكنهم من التعامل مع هذه القوى المؤثرة بصورة أكثر عدلا ووعيا، ومن ثم التفاوض بشكل أكثر فعالية بشأن القضايا التي تؤثر في أحوالهم المعيشية. ويتيح الاعتماد المتبادل على مستوى العالم وتحقيق اللامركزية والنمو السريع لمنظمات المجتمع المدني العديد من الفرص لفقراء الريف بشرط أن يستطيعوا **التأثير في المؤسسات** والسياسات والقرارات التي تؤثر في حياتهم.

16 - ويتضمن ما سبق، على وجه التحديد، تطوير وتعزيز منظمات الفقراء كي تتمكن من التعرض للقضايا التي يرون أنها قضايا حرجة، وزيادة وصول الفقراء إلى المعرفة حتى يمكنهم استيعاب الفرص المتاحة، والتغلب على العقبات القائمة، وتوسيع نطاق تأثيرهم على المؤسسات والسياسات العامة، وتعزيز قدرتهم على المساومة في الأسواق. ويحقق التنظيم أهداف تعزيز إمكانات الفقراء في التأثير علي السياسات وفرض سياسات مواتية لهم والمشاركة في الأسواق.

17 - نظرا لأن النساء، وهن أغلبية الفقراء، يتمتعن بقدرة دينامية على التنظيم والمشاركة في المنظمات القاعدية ويقمن بدور فعال في استهلال واستدامة مبادرات العون الذاتي فيجب أن يشغلن موقعا محوريا في جدول أعمال التحول المؤسسي.

18 - **النتائج التشغيلية بالنسبة للصندوق** – يعمل الصندوق على "تمكين فقراء الريف من التغلب على فقرهم" ويفعل ذلك من خلال تركيز الاستثمارات وإجراء البحوث وإدارة المعرفة وحوار السياسات ومناصرة الفقراء بلوغا للأهداف الاستراتيجية الثلاثة المشار إليها في الرسم البياني السابق.

19 - يمكن للصندوق، من خلال تمويل أنماط التنمية ومبادرات الحد من الفقر اللازمة لتغيير الهياكل التي تسبب التعرض للضعف وعدم المساواة، أن يقدم، بالمشاركة مع الحكومات والمؤسسات المحلية، المساعدة لفقراء الريف لكي يصبحوا قوة دافعة للنهوض بأحوالهم. وسوف تركز برامج الاستثمار على بناء القدرات على **المستويين الفردي والمجتمعي**.

20 - تحقيقا لما سلف يتعين على البرامج أن **تحقق المشاركة القصوى** لفقراء الريف من الرجال والنساء وغيرهم من أصحاب الشأن في تخطيط وتنفيذ ورصد الأنشطة. ويتعلق هذا الأمر بشكل خاص بحالة وثائق استراتيجيات الحد من الفقر. وسيكفل هذا أن تكون قرارات التصميم والتنفيذ مستندة إلى احتياجات ومفاهيم الفقراء أنفسهم. كما أنه سيمكن الفقراء من تطوير الأدوات التي يحتاجون إليها في تحقيق التغيير المنشود واستدامته بعد انتهاء المساعدات الخارجية.

21 - يعمـــل الصندوق مع أنماط مختلفة من **منظمات الفقراء** (مثل مجموعات العمل التقليدية القروية وشبه القروية ومجموعات العون الذاتي ورابطات المنتفعين بالمياه وتعاونيات المزارعين). ويتطلب بناء قدرات هذه المنظمات بعض الوقت. غير أن بناء القدرات يعتبر أمرا حيويا للحد الفعال من الفقر، وفى غياب ذلك فإن الاستثمار في البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية سيفشل بلا جدال في تحقيق نتائج مستدامة. ويعمل الصندوق أيضا على تدعيم قدرة **الحكومات المحلـــية والوطنـــية** حـــتى تصـــبح أكثر فعالية في الاستجابة لاحتياجات فقراء الريف. ويتضمن ذلك تطوير وتشجيع عملـــيات تؤدي إلى تحقيق المساءلة والشفافية لتقديم الخدمات الريفية في إطار لامركزى لاتخاذ القرارات. وتأتي على قمة هذه الاهتمامات العناية بمختلف الفرص والقيود الماثلة أمام الرجال والنساء معا.

22 - مـــع إحـــراز الـــتقدم سيصـــبح **دور الصندوق كمناصر للفقراء** أقل اتجاها نحو الحوار المباشر بين موظفي الصـــندوق وبين المسؤولين الحكوميين وأكثر اتجاها إلى مساندة بناء قدرات منظمات الفقراء. ولكن الصندوق يقوم في البداية بدور واضح في مناصرة فقراء الريف في المحافل الوطنية للسياسات حتى يحين الوقت الذي يكتسبون فيه قدرة أكـــبر على الدفاع عن مصالحهم. ونظرا لأن تدخلات الصندوق تتم على مستوى المجتمع المحلي وتديرها الحكومات المقترضـــة، فإنه بذلك يكون في موضع يسمح له بتيسير الحوار بين المنظمات القاعدية وصناع القرار على المستوى الوطنـــي. وعملية التيسير هذه تحتاج إلى وقت وتتطلب المرونة. كما أنها تتضمن *تمكين القائمين على التمكين*، بزيادة القـــدرات الجماعية للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات التنمية على وضع فقراء الريف في محور جهودهـــم. ويتـــيح إعـــداد وتنفـــيذ وثائق استراتيجيات الحد من الفقر وسائل مهمة بشكل خاص للترويج للاستثمارات والسياسات الموالية للفقراء.

جيم – خطة العمل وبرنامج التغيير الاستراتيجي

23 - **خطـــة العمـــل** – مـــع تنفيذ خطة العمل للفترة 2000–2002 ستكون قد اتخذت تدابير ملموسة لوضع الإطار الأساســـي المفاهيمـــي والمنهجـــي والإجرائـــي والمتعلق بالإمكانات من أجل بلورة ملامح الدور المحفز الذي يقوم به الصندوق في مجال الحد من الفقر الريفي وتعزيز نوعية برامجه للتنمية الزراعية والريفية. وتشكل هذه التدابير أساسا متيـــنا للعمـــل الابـــتكاري الذي سيقوم به الصندوق في فترة التجديد السادس للموارد. وتركز هذه التدابير على أربعة مجـــالات لتنمـــية القدرات وهى: (i) السياسات والمشاركة؛ (ii) الأداء والتأثير؛ (iii) الابتكار وإدارة المعرفة؛ (iv) بناء الشراكات. وتطرح الوثيقة REPL.VI/I/R.3 المؤرخة 12 فبراير/شباط 2002 تقريرا مرحليا شاملا عن التجديد الخامس للصندوق: خطـــة العمل (2000–2002) ويتضمن الجدول 2 موجزا للخطة (وترد تفاصيل أكثر في الذيل الثاني).

الجدول 2: موجز للتدابير المتخذة في إطار خطة العمل

الهدف	التدابير المتخذة
السياسات والمشاركة: التأثير في السياسات والمؤسسات لمصلحة الفقراء والترويج للمنظمات التي تخدم فقراء الريف وتمثلهم	• فريق العمل المواضيعي الذي أنشئ من أجل التحليل المؤسسي • بذل الجهود لتعزيز التوجهات السياساتية للبرامج التي يمولها الصندوق في المجالات القطاعية الأساسية • إعداد وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية مع عقد حلقات مراجعة واقعية تشمل جميع أصحاب الشأن • تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى في تقدير البيئة السياساتية والمؤسسية (مثل التعاون مع البنك الدولي في إطار وثائق استراتيجيات الحد من الفقر) • إجراء دراسات خاصة وعقد حلقات عمل للترويج للسياسات الموالية للفقراء • التدريب على تنمية القدرة على إجراء التحليل السياساتي والمؤسسي • جارى إقامة شراكات مع المؤسسات المعنية لتحليل السياسات
الإدارة المعززة وإدارة التأثير: (انظر التفاصيل في الوثيقة EB 2002/75/R.12)	• إنشاء فريق عامل لاستعراض مسألة 'تحقيق التأثير من خلال دورة المشروعات' • إعداد وثيقة و'ملف رئيسي' عن تصميم المشروعات • إعداد إطار منهجي لتقدير التأثير • إعداد دليل عملي لرصد وتقييم مشروعات التنمية الريفية • إدماج القضايا الشاملة للبيئة والأمن الغذائي الأسري واعتبارات الجنسين في عمليات الصندوق • زيادة تركيز استعراض حافظة المشروعات على تقدير الأداء ووضع خطوط توجيهية لتقدير عملية إدماج التأثير في تقارير إنجاز المشروعات • التخطيط لتدريب الموظفين ومديري مشروعات الصندوق على نهج تعزيز التأثير
الابتكار وإدارة المعرفة	اتخذ عدد من المبادرات التجريبية ويجري الآن اختبارها: • إنشاء أربعة أفرقة مواضيعية في مجالات أدوات التشخيص وإدارة المراعي، والمشروعات الريفية الصغيرة، والتمويل الريفي • وضع قاعدة معرفية نموذجية عن تمايز الجنسين والأمن الغذائي الأسري على موقع الصندوق في شبكة الإنترنت • إنشاء وحدة تيسير إدارة المعرفة • الانتهاء من تقدير قدرة الصندوق على الابتكار
بناء الشراكات	• يشترك الصندوق في الشراكات متعددة أصحاب الشأن، بما في ذلك إعداد وثائق الحد من الفقر • تدعيم الشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي مع التركيز على الحوار السياساتي/الدعوة والعمليات القطرية المحددة • تطوير الشراكة مع القطاع الخاص في المشروعات التي يمولها الصندوق

24- من بين التحديات المهمة المتوقع أن يواجهها الصندوق في عامي 2002 و2003 إدماج نتائج الإطار الاستراتيجي في جميع أنشطة الصندوق وكذلك في خطة العمل. ويتعين إدماج جهود الصندوق المتعلقة بإدارة المعرفة والابتكار والتحليل المؤسسي، والحوار من أجل التغيير، وبناء الشراكات، وتعزيز التأثير، في الأهداف الاستراتيجية للصندوق، وهي: **تمكين فقراء الريف من التغلب على فقرهم، وتعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم، وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا والموارد الطبيعية الإنتاجية وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية**. ويتضمن

ذلك إدارة المعرفة والتعلم وتعزيز التأثير وإجراء الحوار بشأن التحول المؤسسي في مجالات حصول الفقراء ومنظماتهم على الأصول الإنتاجية ووصولهم إلى الأسواق مع قيام الصندوق بدور مدعم في هذا الشأن.

25 - غير أنه بناء على الأسس التي وضعت في السنتين السابقتين من المتوقع أن تكون سنة 2002 سنة تدعيم الأساس الذي يقوم عليه إحراز التقدم في فترة التجديد السادس للموارد. وفى حين تم إنجاز الشيء الكثير فإن **الاستعراض الخارجي المقبل للصندوق**[1] سيوفر رؤية أفضل بأن تحقيق المزيد من التحسينات يتطلب مواجهة بعض القيود التي تؤثر في تنفيذ خطة العمل. ومع أن خطة العمل تدعو إلى اتخاذ إجراءات رئيسية فإن القضية الحقيقية ليست هي إعداد الأوراق والوثائق المطلوبة وإنما السعي المستمر والدؤوب لتنفيذ ما جاء فيها. وفى هذا الصدد تشكل قلة الموارد البشرية والمالية عقبة رئيسية. كما أن الوجود الميداني غير الكافي للصندوق يشكل عقبة كبرى. ولذلك فإن التصدي لهذه القضايا يمثل جانبا من الحاجة إلى 'تمكين القائمين على التمكين' على نحو ما دعا إليه الإطار الاستراتيجي.

26 - **برنامج التغيير الاستراتيجي**[2] – شرع الصندوق في تنفيذ برنامج للتغيير الاستراتيجي بهدف تشجيع وتنفيذ تغييرات تنظيمية ستسمح للصندوق بأن يصبح أكثر كفاءة وفعالية في الوفاء بمهمته والمساعدة في تحقيق الهدف الأسمى وهو الحد من الفقر. ويهدف البرنامج إلى تطوير القدرة المؤسسية للصندوق وتحديث سياساته وعملياته ونظمه المتعلقة بتنفيذ الإطار الاستراتيجي. ويستوجب ذلك تحديث سياسته في إدارة الموارد البشرية ونظم الإدارة المالية والتخطيط الاستراتيجي وعمليات تخصيص الموارد وإدارة المعرفة والابتكار واستراتيجية الاتصال والتطوير والقدرة على الدعوة لقضايا الفقراء، كما يستوجب تحديث تكنولوجيا المعلومات لمساندة كل ما سلف ذكره بنظام للإدارة أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي. ويجري تمويل برنامج التغيير الاستراتيجي من موارد خارج الميزانية.

دال – الاستراتيجيات الإقليمية

27 - أسهمت الشعب الإقليمية في الصندوق في *إعداد تقرير الفقر الريفي لعام 2001*، فأجرت عددا من عمليات التقدير التفصيلي للفقر الريفي. وكانت عمليات التقدير هذه نقطة تحول حيوية في إعداد الإطار الاستراتيجي للصندوق واستراتيجياته الإقليمية. وتشرح هذه الاستراتيجيات كيف سيحقق الصندوق مهام وأهداف إطاره الاستراتيجي على المستوى الإقليمي. كما أنها تحدد القضايا الأساسية للفقر الريفي التي يواجهها الصندوق في كل إقليم من الأقاليم والفرص القائمة للتصدي لها والقيود والخيارات الاستراتيجية التي سيتعامل معها الصندوق في الأجل المتوسط بالتعاون مع شركائه الاستراتيجيين.

1 أهداف الاستعراض الخارجي هي بيان: (i) الإعلام عن النتائج والتأثير المتحقق من العمليات التي يدعمها الصندوق؛ (ii) المنهجيات والعمليات التي تم إرساؤها حديثا لتقدير نتائج وتأثير المشروعات التي يمولها الصندوق. وسيتم التركيز على ثلاثة مجالات هي الحوار بشأن السياسات والشراكات، والنهج الخاصة بالصندوق في تعزيز التأثير، وتحسين عملية تقدير التأثير (يرد المزيد من التفاصيل في الوثيقتين REPL VI/1/R.4 و REPL VI/1/R.7).

2 تتضمن الوثيقة EB 2002/75/R.11 تقريرا عن التقدم المحرز.

28 - نوقشت الاستراتيجيات الإقليمية في اجتماعات الموائد المستديرة أثناء انعقاد دورة مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2002. ويلقي الجدول 3 (والذيل الثالث بتفصيل أكبر) الضوء على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في اجتماعات الموائد المستديرة بشأن الاستراتيجيات الإقليمية. وسوف تتطور الاستراتيجيات الإقليمية مع الوقت والأساس الذي يقوم عليه إطار برنامج الإقراض الإقليمي والاستراتيجيات القطرية.

الجدول 3 – أهم ملامح الاستراتيجيات الإقليمية

أفريقيا الغربية والوسطى
• تركز الاستراتيجية على رأس المال البشري والتنظيم الاجتماعي وإنتاجية الموارد الطبيعية وتوليد الدخل والتعرض لعوامل الضعف مع التركيز على ثلاثة موضوعات متداخلة شاملة تتعلق بالتكافؤ بين الجنسين والمشاركة والمعارف المحلية، وتحقيق التناغم بين الاستثمار في الصحة والتعليم والأنشطة الزراعية والأنشطة المدرة للدخل • تشمل الجوانب الأخرى التي تركز عليها الاستراتيجية شبكات الري الصغيرة ومكافحة الآفات وتسويق المدخلات والمنتجات الزراعية، والزراعة في المناطق المتاخمة للمناطق الحضرية، والاتصالات والبنية الأساسية الريفية، ومكافحة الملاريا (مع التركيز بشكل خاص على مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز) والاستثمار في تنمية قدرات النساء، وتطوير التعاونيات وتنمية الإمكانات المحلية بمساندة مبادرات تحقيق اللامركزية وتدعيم منظمات المزارعين، ودور القطاع الخاص ولكن ليس باعتباره علاجا شافيا لمشكلات التنمية الزراعية نظرا لأن اهتمامه بهذا القطاع غالبا ما ينحصر في محاصيل التصدير في مناطق الإنتاج التي يسهل الوصول إليها، والتكامل مع المبادرات الإقليمية مثل الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، والمشاركة في إعداد وثائق استراتيجيات الحد من الفقر.
أفريقيا الشرقية والجنوبية
• الاتجاهات الاستراتيجية الأربعة للصندوق هي: تحسين وصول المزارعين الفقراء إلى الأسواق وتحسين علاقاتهم مع القطاع الخاص، وزيادة حصولهم وسيطرتهم على الأرض والمياه، وتنظيم الخدمات المالية اللازمة للادخار والاستثمار ومواجهة الأزمات الطارئة، وتطوير وتوفير التكنولوجيا والمعلومات التي يحتاج إليها الفقراء للإنتاج ولبيع إنتاجهم • قضايا استراتيجية أخرى: أهمية النظم المناسبة لحيازة الأرض التي تضمن أمن الحيازة وتسمح بتوارثها من جيل لآخر وتيسر استخدام الأرض كضمان إضافي للحصول على القروض، والإمكانات الضخمة لزيادة الإنتاج من خلال التوسع في شبكات الري، والدور الحيوي الذي يؤديه التمويل الريفي كشرط للاستثمار الزراعي (بما في ذلك تقديم الخدمات المالية بواسطة المؤسسات غير المالية) وأهمية ضمان وصول صغار المنتجين الريفيين إلى الأسواق المحلية والدولية وتحسين مرافق النقل في المناطق الريفية وتوفير معلومات تسويقية أفضل والترويج للتصنيع المحلي للناتج الزراعي بتحقيق قيمة مضافة له. • مكافحة مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز بالحد من التفاوت في المعاملة بين الجنسين وتوفير التعليم وتعزيز المجتمع المحلي وزيادة دخل الأسر الريفية • الحاجة إلى إقامة شراكة حقيقية مع الجهات المانحة، تتجاوز تمويل التنمية، على أن تقوم هذه الشراكة في الإطار السياساتي والاستراتيجي والبرنامجي للحكومة.
آسيا والمحيط الهادي
• لا يمكن الحد من الفقر إلا بتمكين المستبعدين تاريخيا من إطلاق طاقاتهم والتركيز على المناطق الأقل حظا، أي مناطق المرتفعات والجبال النائية والمناطق الساحلية الهشة والأراضي الجافة التي لا ينتظم فيها هطول الأمطار. • توجد أربعة عناصر رئيسية للاستراتيجية هي: تغيير العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين لزيادة ملكية المرأة للأصول والتصرف فيها ومشاركتها بشكل فعال في شؤون الإدارة المجتمعية، وتعزيز إنتاجية الأغذية الأساسية في المناطق الأقل حظا وذلك أساسا من خلال استخدام التكنولوجيا الزراعية المستدامة، وإصلاح نظام الملكية وحقوق الحيازة للأقليات المهمشة والسكان الأصليين، وزيادة إمكانات الفقراء بزيادة فرص العون الذاتي والتراكم المحلي لحيازة الأصول واكتساب المهارات والتكنولوجيات الجديدة • قضايا أخرى: دور الدولة في تقديم الخدمات والقيام بدور تيسيري لتشجيع النمو الموالي للفقراء، وأهمية التعاون بين بلدان الجنوب والحاجة إلى التعلم من خارج الإقليم ومن البلدان المتقدمة، والتركيز على قضايا التنفيذ العملية ولاسيما الحاجة إلى ترشيد وتطوير مؤشرات الرصد وبناء قدرة الحكومات على رصد وتقييم التقدم المحرز.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
• يتعرض هذا الإقليم لقيدين رئيسيين هما: قيود الموارد الطبيعية بما في ذلك هشاشة قاعدة الأراضي الزراعية وتدهور خصوبة التربة ومحدودية مصادر المياه وكثرة الصدمات المناخية (الجفاف والفيضانات)، والقيود المؤسسية مثل الخلل في توزيع الأرض وعدم تأمين حيازتها وسوء وعدم استدامة إدارة الموارد المشاع وانخفاض استثمارات القطاع العام في البنية الأساسية والاجتماعية في المناطق الريفية وعدم التوازن في التعامل مع الجنسين وقلة المنظمات القاعدية ومنظمات المجتمع المدني.
• تركز استراتيجية الصندوق على أربعة موضوعات رئيسية هي: تعزيز أوضاع فقراء الريف، وتنويع مصادر الدخل، والوصول العادل إلى الموارد أمام الرجال والنساء، وإدارة الموارد الطبيعية
• التأثير السلبي لدعم الزراعة في البلدان الصناعية مما يشكل قيدا كبيرا على الإنتاج المجدي اقتصاديا وتسويق المنتجات الزراعية لصغار المزارعين.
أوروبا الشرقية والوسطى والدول المستقلة حديثا
• تمر الزراعة في هذا الإقليم الفرعي بمرحلة تحول، ويحتاج القطاع إلى الإصلاح المؤسسي للسماح لصغار المزارعين بالوصول بشكل أفضل إلى الأسواق والمدخلات والمساعدات المالية والتقنية
• الفقر الريفي أشد وطأة على المزارعين في مناطق المرتفعات والجبال وعلى الأجراء الريفيين وكبار السن والأقليات العرقية
• تركز استراتيجية الصندوق في الحد من الفقر الريفي على ستة موضوعات أساسية هي: تدعيم القدرات المؤسسية، وإقامة روابط تسويقية للإنتاج الزراعي، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، والاستثمار في الاقتصاد غير الزراعي، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتطوير الخدمات المالية الريفية
• التركيز بشكل خاص على المناطق الجبلية وتحسين حالة الأراضي وتقديم الخدمات المالية الريفية والوصول إلى الأسواق وإقامة الصلات مع القطاع الخاص.
أمريكا اللاتينية والكاريبي
• تعطي السياسات الأولوية للقطاعات الأخرى من الاقتصاد وليس لفقراء الريف
• تؤثر العولمة تأثيرا سلبيا في فقراء الريف ولا يتم استغلال الفرص الناشئة. وينبغي للصندوق أن يوائم استراتيجيته مع هذه التحديات والعمل في شراكة مع المؤسسات الأخرى ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على المستوى القانوني.
• يتعين على الصندوق أن يطور آليات جديدة للحد من الفقر في الإقليم
• تمر بلدان الإقليم بمرحلة من تحقيق اللامركزية وعلى الصندوق أن يتعامل مع الهياكل المؤسسية الجديدة على المستويين المحلي والإقليمي
• تقديم الخدمات مع مراعاة التنوع بين سكان الريف والاستجابة لاحتياجاتهم
• ضرورة مراعاة اعتبارات الجنسين
• الحاجة إلى المضي في تحليل الحواجز التجارية، لا سيما دعم الزراعة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتأثير الأزمة المالية على فقراء الريف.

ثالثا – توسيع نطاق الإطار الاستراتيجي: العمل على المستوى القطري

29 - تسترشد جميع أنشطة الصندوق بالإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات الإقليمية المساندة. غير أن كليهما يشكلان وثائق توجهات ولا يهتمان بنطاق عملهما، إذ يمكن تنفيذهما من خلال البرامج على مستويات مختلفة، فيما عدا الكتلة الحيوية التي إذا تدنى البرنامج عنه يقل تأثيره على المستهدفين وعلى المؤسسات والسياسات التي تتسم بطابع محلي شديد الخصوصية بطريقة تعرقل من الدور المحفز للصندوق إلى حد كبير. وبناء على المستوى الحالي الذي يعادل نحو 440 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية فقد رؤي أن يكون المستوى المطلوب بحدود 450 مليون دولار أمريكي بأسعار 1996.

30 - يعتبر تخطيط وتنفيذ البرامج القطرية هو العملية الأساسية في توسيع نطاق الإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات الإقليمية وتخصيص موارد الصندوق الشحيحة بأسلوب استراتيجي بما يتفق والإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات الإقليمية. والأدوات الرئيسية المستخدمة في ذلك هي وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية. فهذه الوثائق تبين الدور الاستراتيجي للصندوق في مجال التنمية الريفية وعلاقته بوثائق استراتيجيات الحد من الفقر، ووضع جدول أعمال الصندوق المتعلقة بإجراء الحوار السياساتي الموالي للفقراء مع البلدان المقترضة، وتصميم مساندته لقدرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تحمل الديون، وربط تخصيص الموارد "بالأداء"، وتحديد جدول الأعمال العالمي للدور المحفز للصندوق على أساس احتياجات فقراء الريف في البلدان التي يمارس عمله فيها. وتبحث الأقسام التالية هذه العمليات بشكل أوثق.

ألف – وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية

31 - وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هي وثيقة استراتيجية تضع خيارات البرامج القطرية في الإطار الاستراتيجي وفي كل من الاستراتيجيات الإقليمية. ولأنها استراتيجية فهي انتقائية، بمعنى أنها تحدد أولويات اختيارات البرنامج. وتشرح الوثيقة الفقر الريفي وسياقه، واحتياجات استئصال الفقر الريفي والفرص والقيود الماثلة أمامه، وما يفعله الآخرون (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية) وما تعلموه في مجال التنمية الريفية، والدروس التي تعلمها الصندوق من برامجه الاستثمارية السابقة. وتحدد هذه الوثائق أولويات استئصال الفقر واستراتيجيات التنمية الريفية المشتركة بين الحكومات المعنية والصندوق وغير ذلك من الشركاء المحتملين (مثل منظمات المجتمع المدني والجهات المشتركة في التمويل). وتعبر أيضا عن دور الصندوق وإمكانات إقامة تحالفات استراتيجية. ويدور مضمون هذه الوثائق حول التركيز الاستراتيجي للصندوق في ضوء علاقته بالسياسات الحكومية وفى سياق وثائق استراتيجيات الحد من الفقر، وقيام الصندوق، في إطار إعداد وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، بتطوير الشراكات مع الآخرين. وتضع هذه الوثائق الصندوق في حوار كلى وجزئي مع التركيز على العدالة في **الوصول إلى الأصول الإنتاجية** وعلى الإطار الداعم للسياسات. كما أنها تضع الصندوق في حوار بشأن الإطار المؤسسي مع التركيز على المستوى المحلي وعلى تحقيق اللامركزية والمشاركة وعلى **تمكين الفقراء ومنظماتهم** وعلى تحديد المؤسسات التي يمكن للصندوق أن يقيم صلات معها. وبما أنها وثيقة استراتيجية فإنها تعتبر وثيقة تطلعية توفر إطارا تخطيطيا متوسط الأجل **لجميع** عمليات الصندوق في بلد ما (المشروعات الجارية والبرامج والمشروعات الجديدة وحوار السياسات، ومبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتسوية المتأخرات، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وتقديم منح المساعدة التقنية، وعقد حلقات العمل وإعداد الدراسات، وما إلى ذلك). وتشكل هذه الوثائق أيضا إطارا لتخطيط وهيكلة المزيج الاستراتيجي لعمليات الصندوق في بلد ما، أي التتابع والتوازن بين الابتكار والتكرار وتوسيع نطاق المشروعات والبرامج الأطول أجلا.

32 - يبين الذيل الرابع الخطوط النمطية العامة لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية كما يبين الإطار 2 الملامح الرئيسية لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، ويبين الإطار 3 كيف تدمج وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية أهداف الإطار الاستراتيجي في عملها.

الإطار 2: عشرة ملامح لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية

1 - التركيز القوى على الملكية القطرية وعلى المستهدفين من خلال الربط الواضح بوثائق استراتيجيات الحد من الفقر
2 - شدة الانتقائية الاستراتيجية
3 - التركيز الشديد على الفقر الريفي
4 - الأداء القطري الواضح والتقدير الكلي والجزئي مع وضع جدول أعمال محدد لحوار السياسات
5 - الممارسة الأمينة للسلطات والتقدير المؤسسي
6 - التقييم الذاتي الانتقادي والدروس الملموسة المستفادة من التجربة
7 - المزايا النسبية المحددة جيدا التي يتمتع بها الصندوق
8 - التحديد الشامل للتحالفات الاستراتيجية المحتملة
9 - الربط المحدد بالإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات الإقليمية
10 - وضعها في إطار تشاركي مع المؤسسات المحلية لتحديد المشكلات والأولويات ومع شركاء خارجيين مختارين.

الإطار 3: مساندة وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية للإطار الاستراتيجي

	تمكين الفقراء ومنظماتهم	الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات المالية والأسواق
الجمهورية الدومينيكية	• ينبغي للصندوق أن يدعم التعليم والتدريب بغرض تحسين وتعزيز قدرات المنظمات القاعدية والاجتماعية لفقراء الريف. • تعزيز إمكانات فقراء الريف ومنظماتهم القاعدية هو الهدف النهائي. وستبذل جهود خاصة لتدعيم مشاركة المنظمات القاعدية في برنامج تحقيق اللامركزية ولجان التنمية المحلية.	• ستدعم الابتكارات الزراعية بالاستثمار في شبكات الري والصرف الصغيرة وأعمال صون التربة والمياه والتكنولوجيا المتطورة. وينبغي تيسير مشاركة مجموعات صغار المزارعين في الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية. • التدريب على اكتساب المهارات وتوفير فرص العمل ولاسيما للمجموعات النسائية.
كينيا	• ستوفر نهج البرنامج الفرصة للمجتمعات المحلية لكي تمتلك المشروعات الإنمائية من خلال التشاور معها في كل مرحلة وتنظيم مشاركة هذه المجتمعات في كل الأنشطة. • سيكون الرصد والتقييم القائمان على المشاركة من سمات تصميمات المشروع جميعا.	• سيرصد الصندوق عن كثب تطور السياسات في القطاع المالي الريفي المصرفي وغير المصرفي لتحديد المجالات التي يمكن دعمها ضمانا لحصول فقراء الريف على الخدمات المالية. • يهدف الصندوق إلى الترويج لدمج المنتجين الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق.
جمهورية مولدوفا	• يسعى الصندوق إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الفقراء في صياغة سياسات التنمية الزراعية والريفية. • تركز الاستراتيجية المقترحة على تعزيز إمكانات فقراء الريف في إطار الحقوق المدنية والخصخصة والتنمية الاقتصادية الموجهة للسوق والدعم المؤسسي للفقراء (رابطات الادخار والائتمان ورابطات المنتفعين بالمياه ورابطات المنتجين).	• تشمل المجالات الحيوية لاشتراك الصندوق في الحوار الموالي للفقراء حصول الفقراء على الأرض والمياه، وتوفير فرص العمل الناجم عن الترشيد الاقتصادي وتنويع قاعدة الموارد الريفية وتقديم الخدمات التقنية والمالية والإدارية وخدمات المساندة في المناطق الريفية. • إن نقطة الانطلاق في مشاركة الصندوق في الحوار السياساتي الموالي للفقراء هي اشتراكه في وضع اللمسات الأخيرة لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر في مولدوفا.

33 - وضـــع الصندوق أولويات وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية بالتركيز على البلدان التي يمول فيها العمليات أو يعـــتزم أن يـــنفذ فيها عمليات متعددة المجالات التي تشكل كتلة حرجة، وعلى البلدان التي تواجه ظروفا اجتماعية اقتصـــادية معقـــدة، أو البلدان التي تقع في أقاليم تواجه صعوبات خاصة. وكانت هذه الوثائق عظيمة الفائدة في الدول الأعضاء الجديدة (حتى وإن كان عدم وجود خبرة للصندوق في هذه البلدان جعلت إعداد هذه الوثائق أكثر تعقيدا) وفى البلدان التي استدعت التطورات الاقتصادية أو التحولات السياساتية الرئيسية فيها إعادة النظر في استراتيجية الصندوق أو أراد الصـــندوق أن يعيد ترتيب أوضاعه فيها على أساس استعراض تجربته في إطار الحافظة القطرية للبلد المعنى. وتم إعداد وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية لعـــدد 76 بلدا من 118 بلدا اعتمد الصندوق قروض لها (انظر الجدول 4).

الجدول 4: قائمة وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية بحسب الأقاليم

أفريقيا الغربية والوسطى	أفريقيا الشرقية والجنوبية	آسيا والمحيط الهادي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي
بنين	بوروندي	بنغلاديش	الجزائر	بوليفيا
بوركينا فاسو	جزر القمر	بهوتان	جيبوتي	البرازيل
الكاميرون	إريتريا	كمبوديا	مصر	إقليم الكاريبي
كاب فيردي	أثيوبيا	الصين	غزة والضفة الغربية	الجمهورية الدومينيكية
تشاد	كينيا	جمهورية كوريا	الأردن	السلفادور
الكونغو	ليسوتو	الديمقراطية	لبنان	هايتي
كوت ديفوار	مدغشقر	الهند	المغرب	هندوراس
غامبيا	ملاوي	إندونيسيا	السودان	المكسيك
الصين	موزامبيق	كوريا	سورية	بنما
غينيا	رواندا	قيرغيزستان	تونس	بيرو
مالي	سوازيلند	لاوس	تركيا	أورغواي
موريتانيا	جمهورية تنزانيا	منغوليا	اليمن	فينيزويلا
النيجر	المتحدة	نيبال	ألبانيا	
نيجيريا	أوغندا	باكستان	أذربيجان/جورجيا	
ساوتومي وبرنشيبي	زامبيا	الفلبين	البوسنه والهرسك	
السنغال	زيمبابوي	فيتنام	جورجيا/أذربيجان	
سيراليون			مولدوفا	
			جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	
17	15	14	18	12

34 - فـــي حيـــن أن وثـــائق الفـــرص الاســـتراتيجية القطرية صممت كعملية لإدارة المعرفة الداخلية والتخطيط الاســـتراتيجي فـــإن الحـــوار مع الحكومات المعنية وغيرها من أصحاب الشأن كان شرطا رئيسيا في نجاح إعداد هذه الوثائق وجدواها. وتعتبر الملكية القطرية للاستراتيجية وجدول أعمال تغيير السياسات ضرورة حيوية لفعالية البرنامج

الـــذي يدعمه الصندوق في البلد المعني، كما أن الربط بين إعداد الصندوق للفرص الاستراتيجية القطرية وإعداد وثائق اســـتراتيجيات الحد من الفقر أمر مهم في هذا الصدد. واستخدمت شعب الصندوق مجموعة من النهج لتحقيق الأهداف الاســـتراتيجية، بجانـــب بـــناء الشراكات المحددة في وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية. ويبين الإطار 4 إحدى هذه المـــبادرات التـــي اتخذتهـــا شـــعبة آســـيا والمحيط الهادي في هذا المجال. ويقوم المجلس التنفيذي الآن أيضا بإجراء استعراضـــات انتقائية لعدد من وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، وسيجري تقدير هذه المرحلة التجريبية بنهاية عام 2002. وبـــناء على هذا التقدير ستتخذ القرارات بشأن تصميم الفرص الاستراتيجية القطرية، (العمليات والنتائج) ودور المجلس التنفيذي في هذا الشأن.

الإطار 4: تجربة وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية في آسيا

فـــي عام 1998 نظمت حلقات عمل "لمراجعة الواقع" في إطار إعداد وثيقتي الفرص الاستراتيجية القطرية للهند وإندونيسيا من أجل الحصول علـــى معلومـــات ارتجاعـــية بشـــأن صياغة هذه الوثائق من جهات متعددة من أصحاب الشأن، أي من كبار صانعي السياسات، والناشطين في المنظمات غير الحكومية، والأكاديميين، ومن عدد مختار من الجهات المانحة والمستفيدين أنفسهم.

واســـتهدف هـــذا النهج أساسا وضع برنامج الإقراض المقبل في سياق التحالف الاستراتيجي مع جميع أصحاب الشأن المعنيين بالحد من الفقر. وكانت مشاركتهم النشطة في حلقات العمل هذه ذات فائدة جمة في تحسين هذه الوثائق وجعلها أكثر واقعية واستجابة لطلب المستهدفين.

وقـــد أتـــاح التشاور مع الجهات المانحة ذات التفكير المشابه أثناء إعداد وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية الفرص لإقامة تحالفات استراتيجية مـــع هـــذه الجهات بما عاد بالفائدة المشتركة على أعمال إعداد المشروعات. ويعتبر تعاون الصندوق مع إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) أثـــناء إعـــداد وثـــائق الفرص الاستراتيجية القطرية وما أعقب ذلك من إعداد مشروع النهوض بأحوال القبائل في بيهار – مادهيا براديش حالة متمـــيزة في هذا المجال. وهذا المشروع هو أول مشروع يعود إلى مبادرة الصندوق في الهند واشتركت إدارة التنمية الدولية في تمويله. وكانت أواصـــر التعاون مع هذه الإدارة قد بدأت في إطار برنامج مساندة تمويل القروض الصغيرة على الصعيد الوطني في الهند. وتبين للصندوق أن إعداد وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية بالتعاون مع مختلف أصحاب الشأن ييسر إقامة التحالفات الاستراتيجية مع الجهات الأخرى المشتركة في تمويل التنمية ويؤدي إلى استمرار إعداد وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية.

35 - توضـــع وثـــائق الفرص الاستراتيجية القطرية في إطار الاستراتيجيات الإقليمية على أساس تكراري، إذ أنها تربط الاستراتيجية التي تستند إليها عمليات الصندوق في بلد ما بالاستراتيجية الإقليمية ومن ثم تؤثر بدورها في وضع هذه الاستراتيجيات الإقليمية بعد ذلك. كما أن وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية ترتبط بشكل واضح ومباشر بالإطار الاستراتيجي.

باء – ربط تخصيص الموارد بالأداء

36 - تســـاعد وثـــائق الفـــرص الاستراتيجية القطرية الصندوق على اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشأن تخصيص المـــوارد لبلدان بعينها من منظور الإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات الإقليمية. ويختار الصندوق وشركاؤه، من بين الخـــيارات المطروحة لاستئصال الفقر الريفي، تلك التي تضمن تحقيق أعلى "عائد" لجهوده من منظور أهداف الإطار الاســـتراتيجي. ويبيـــن الإطـــار 5 أسبابا محددة لاهتمام الصندوق بالانتقاء الاستراتيجي. فضلا عن ذلك تبين البحوث المـــتعلقة بفعالـــية المعونة أن المعونات تحفز على النمو في البلدان التي تطبق سياسات جيدة وتمارس السلطات بشكل مـــرض. وتـــتولى وثـــائق الفرص الاستراتيجية القطرية تقدير نوعية السياسات القطرية في الأطر المؤسسية الموالية

للفقراء وتحدد جدول أعمال التحول المؤسسي الذي يتعين أن يرافق وضع البرامج القطرية لضمان فعالية الدعم المقدم من الصندوق من أجل الحد من الفقر الريفي.

37 - وضع الصندوق نظاما ثلاثي الأبعاد لتخصيص الموارد[3] بغرض الجمع بين مهمته كمؤسسة عالمية (تقدم القروض لجميع الدول الأعضاء في الصندوق المؤهلة للحصول على القروض) والحاجة إلى الانتقائية والتركيز الاستراتيجي تحقيقا للفعالية. والمستوى الأول هنا هو تحديد حصص الإقراض الإقليمي ثم تحديد حصص الإقراض الإشارية القطرية داخل هذه الأقاليم. والاتجاه الثاني هو قرارات التخصيص الفعلي للموارد في هذا الإطار على أساس تقدير فرص الاستراتيجية القطرية للفعالية المحتملة لاستخدام الموارد في الحد من الفقر الريفي في البلد المعني. أما الاتجاه الثالث فهو ضمان وفاء تصميم المشروعات المقررة بعدد من معايير الفعالية، لاسيما فيما يتعلق بالإنتاجية.

الإطار 5: لماذا الطابع الاستراتيجي؟

يتعين على الصندوق أن يراعي الانتقاء الاستراتيجي لمجموعة من الأسباب:

- إن موارد الاستثمارات المقدمة بشروط تيسيرية للغاية شحيحة، كما أن الموارد الاستثمارية المقدمة بشروط عادية مرتفعة التكاليف بالنسبة للمقترضين.
- تركز مهمة الصندوق بشكل 'حصري' على استئصال الفقر الريفي' ولكن احتياجات استئصال الفقر الريفي متعددة وملحة.
- يوجد اهتمام عالمي بشأن فعالية التعاون الإنمائي. ويعتبر التأثير المتحقق على الأرض أمر أساسي يشغل بال الصندوق، ويتعين تخصيص الموارد من أجل الأهداف والاستثمارات التي تحقق أقصى نتائج ممكنة. ومن المعلوم كذلك أن تأثير التنمية يكون على أشده في ظل الظروف التي تنفذ فيها سياسات مواتية وتوجد فيها مؤسسات قادرة على العمل.
- من المتوقع أن يسهم الصندوق إسهاما كبيرا في تطوير ذخيرة شاملة ومتماسكة من المعارف عن نهج واستراتيجيات استئصال الفقر الريفي تقوم على أساس التجربة الميدانية. غير أن موارد الصندوق البشرية والمالية تعتبر، مثل غيره من المؤسسات، شحيحة مقارنة باحتياجات التنمية الريفية والفرص المتاحة أمامه للتعلم.
- بما أن الصندوق هو مؤسسة تتوخى الابتكار فإنه يحتاج إلى الحفاظ على بيئة تمكنه من التطوير المستمر للنهج الجديدة بشأن استئصال الفقر الريفي. ومن جهة أخرى فإن كفاءة استخدام الموارد يحتاج إلى توجه إستراتيجي عام يضمن التناسق الداخلي المطلوب لمؤسسة مالية دولية. فضلا عن ذلك لما كان الصندوق قد شرع في اتباع سياسة تستهدف وضع برامج موجهة لتلبية احتياجات المستهدفين، متمتعا في ذلك بدرجة عالية من المرونة، فلابد من وجود إطار استراتيجي يمكنه من ذلك. وتحتاج الإدارة المرنة إلى إطار استراتيجي متماسك.

38 - **الحصص الإقليمية وحصص الإقراض الإقليمية الإشارية** – في عام 1999 أقر المجلس التنفيذي تخصيص النسب التالية من موارد برامج الإقراض بحسب الأقاليم: 39.4% لأفريقيا و28.5% لآسيا و17.0% لأمريكا اللاتينية و 7.1% للشرق الأدنى وشمال أفريقيا و8% لأوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة[4]. ويتفق ذلك مع نسبة 36.77% لإقليمي أفريقيا في الصندوق و31.01% لشعبة آسيا والمحيط الهادي و17.03% لشعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي و15.19% لشعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتقوم هذه المخصصات على أساس مؤشرات مركبة (تجمع

3 الوثيقة CRR I/3/R.5.

4 الوثيقة CRR I/3/R.5.

بين الجدول القياسي للأمن الغذائي والجدول المتكامل لقياس الفقر، والجدول القياسي للاحتياجات الأساسية وعدد السكان الزراعيين) بما يعبر عن الاحتياجات الفعلية.

39 - في إطار هذه الحصص الإقليمية تستند الالتزامات الاستراتيجية بالموارد بحسب الشعب الإقليمية المختلفة إلى:

- حجم الفقر الريفي (عدد سكان الريف الفقراء)؛
- عمق الفقر الريفي (التنمية البشرية وإنتاج الأغذية والمؤشرات الأخرى)؛
- إمكانية التعاون مع الجهات المانحة الأخرى؛
- البيئة السياسية والسياساتية القطرية؛
- التزام الحكومة بالحد من الفقر (مبينة من أداء حافظة المشروعات الجارية للصندوق)؛
- مدى توافر الخيارات الاستثمارية المجدية وإمكانية تكرارها لتوليد المعرفة اللازمة لوضع السياسات والبرامج الوطنية.

40 - تشكل وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية العمليات والوثائق التي يقوم على أساسها اتخاذ قرارات تخصيص الموارد لأغراض التخطيط وفقا لهذه المعايير.

41 - **قرارات التخصيص الفعلي للموارد: الإقراض القائم على أساس الأداء** – لدى اتخاذ القرار بشأن تقديم قرض ما ومستوى هذا القرض وشكل برنامج المساعدات يضع الصندوق في اعتباره ليس فقط الوضع الاقتصادي العام واحتياجات التنمية في البلدان المتلقية وإنما أيضا عددا من عوامل السياسات وممارسة السلطة التي تؤثر بوضوح في إمكانية ترجمة موارد الصندوق إلى خفض فعال ومستدام للفقر، وهذه العوامل تشمل:

(i) وجود استراتيجية وبرنامج (مثل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر) متسمين بالتناسق والفعالية لدى البلد المعني من أجل الحد من الفقر الريفي، ويشمل ذلك بنودا تضمن وصول فقراء الريف إلى الأصول الإنتاجية والتصدي لقضايا التمايز بين الجنسين التي تؤثر في أحوال نساء الريف الفقيرات ومن تتولين رعايتهم؛

(ii) السياسات الاقتصادية والقطاعية التي تضمن كفاءة المعاملات القائمة على السوق من أجل بيع الإنتاج الذي يحققه الفقراء وتوريد السلع والخدمات لهم؛

(iii) الشفافية والكفاءة في تخصيص الموارد العامة واستخدامها (بما في ذلك المساعدات الخارجية) والمساءلة والكفاءة لدى المؤسسات العامة والإدارات الحكومية، وتخصيص مستويات مناسبة من الموارد الوطنية العامة لدعم استراتيجيات وبرامج الحد من الفقر الريفي؛

(iv) التعبئة الفعالة لمؤسسات المجتمع المدني والتسليم بدورها في عملية التنمية (بما في ذلك الإطار القانوني والتنظيمي المواتي)؛

(v) مشاركة جميع فئات الفقراء (بما في ذلك النساء والأقليات) في عمليات التخطيط الإنمائي المحلي وتخصيص الموارد العامة وتشغيل الخدمات العامة ووجود إطار سياساتي يمكن الفقراء ومنظماتهم؛

(vi) احـــترام الآليات التقليدية التي يصل بها الفقراء إلى الموارد الطبيعية ويتولون إدارتها على مستوى المجتمع المحلي؛

(vii) التزام الدول الأعضاء بتعزيز الممارسة الصالحة للسلطات.

42 - إن أوضـــاع هذه العوامل المتعلقة بالسياسات وممارسة مختلف السلطات ليست متعادلة في أي بلد من البلدان، فـــلا يمكـــن الوفـــاء بكـــل معايير الأداء فورا وبالمستوى المطلوب دائما. وهذا الأمر يؤثر في طبيعة ونطاق برامج الصندوق.

43 - والقضـــية هنا ليست فقط الحالة الراهنة لممارسة السلطات وعلاقتها بالحد المستدام من الفقر، وإنما أيضا هي التحســـين الفعال للبيئة التي يتم في إطارها العمل على الحد من الفقر الريفي وذلك من خلال إجراء الحوار السياساتي والتطوير المؤسسي ووضع البرامج وتنفيذها. ولا يمكن تحقيق أهداف الصندوق في الحد من الفقر الريفي وزيادة إنتاج الأغذيـــة وتحســـين مســـتوى الـــتغذية في البلدان النامية إلاّ إذا كانت البلدان المقترضة مستعدة لوضع وتنفيذ سياسات واســـتراتيجيات إنمائـــية ملائمـــة. والصندوق على استعداد للمساهمة في وضع استراتيجيات موالية للفقراء ومساعدة الحكومـــات في تحديد وتنفيذ التغييرات السياساتية والمؤسسية التي تساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأوســـع للتنمـــية الريفـــية، وتلعـــب الملكية الوطنية لهذه الجهود دورا حيويا. ويمكن للصندوق أن يساند التزام الدول الأعضاء بتعزيز الإدارة.

44 - من الأهمية بمكان ضمان إسهام أنشطة البرنامج في إيجاد قاعدة محلية أقوى للممارسة الصالحة للسلطات من حيـــث تحقـــيق اللامركـــزية ومشاركة الفقراء في المؤسسات المحلية. ويمكن للصندوق أن يؤثر بشكل مباشر جدا في تحسين السياسات والمؤسسات المحلية الذي يضمن تعزيز موقف الفقراء في المجالات العامة والاقتصادية والاجتماعية. والتوقعات الملموسة عن مثل هذا التعزيز ضرورية لالتزام الصندوق بالموارد على المستوى القطري.

45 - **معايير الإنتاجية في تصميم المشروعات** – ثمة اتفاق متنامي في الآراء بأن الاستئصال المستدام للفقر الريفي يقتضـــي بالضـــرورة نمـــو الاقتصاد وتطوره. ويتطلب ذلك تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي وإجراء تغييرات هيكلية لضـــمان أن تؤدي الاستثمارات الإضافية إلى تحقيق النمو عريض القاعدة. وبالنسبة لمعظم البلدان النامية حيث يشكل الاقتصـــاد الريفـــي جزءا مهما من الاقتصاد في مجموعه فإن هذا يعني أن النمو يجب أن يشمل ويعزز القطاع الريفي وكذلـــك، في كثير من الأحيان، القطاع الزراعي. ويتطلب معدل النمو المرتفع للقطاع الزراعي بذل جهود استراتيجية كبيرة (على النحو المبين في القسم القادم) مع توافر فهم واضح للتفاوت في مدى تأثر النمو الزراعي بالأنماط المختلفة لاستثمارات القطاعين العام والخاص.

46 - يولي الصندوق، في إطار برنامج عمله (أي القروض والمنح المقدمة للبحوث الزراعية) اهتماما خاصا بنشر التكنولوجـــيا المحســـنة والملائمـــة بيـــن صغار المزارعين وصغار أصحاب المشروعات الريفية، وبرامج الاستثمار الرأســـمالي التـــي تـــزيد من الناتج، لاسيما السعرات منخفضة التكلفة لكل وحدة من الأرض واليد العاملة، والترويج للأنشـــطة الريفـــية كثـــيفة العمالـــة التي تؤدي إلى تحسين نوعية أو فعالية مدخلات الإنتاج وتخزين الناتج الزراعي وتصنيعه.

47 - ويولي الصندوق، آخذا في اعتباره المعايير القطرية ومبدأ الجدوى الاقتصادية للمشروعات، اهتماما بالأنشطة التي تؤدي إلى:

(i) تحقيق زيادة ملحوظة في ناتج الحبوب والمواد الغذائية الأساسية الأخرى، بما في ذلك الإنتاج الحيواني والسمكي، من أجل الاستهلاك البشري المباشر في البلد المنتج؛

(ii) توجيه معظم الفوائد إلى صغار المزارعين والمعدمين. ولا يمول الصندوق عادة المشروعات والبرامج التي تؤثر سلبا على توزيع الدخل، أي التي تفشل في توفير فوائد أكبر نسبيا لأشد شرائح السكان فقرا مقارنة بالفئات الأخرى؛

(iii) الحفز على زيادة تدفق الموارد الوطنية إلى الزراعة وتحسين قدرة البلد على تنظيم القطاع الريفي وتعبئة سكان الريف؛

(iv) "الترويج" للتجارة المحلية والخارجية في المنتجات الزراعية أو الأشكال الأخرى من التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية فيما يتعلق بإنتاج الأغذية.

جيم – العمل في شراكة مع الآخرين

48 - إن العمل في شراكة مع الآخرين يمثل استراتيجية تمكن الصندوق من أن يكون أكثر فعالية في تنفيذ إطاره الاستراتيجي، وتكفل تحقيق البرنامج للتأثير المنشود وتمكنه من القيام بدوره الحافز. ويؤدي الصندوق عمله هذا في إطار ثلاثة أنماط من الشراكة هي المشاركة في عمليات التنسيق متعددة أصحاب الشأن، والشراكة البرنامجية مع الجهات الأخرى الفاعلة في مجال التنمية الريفية، والمشاركة في تمويل المشروعات والبرامج.

49 - **عمليات التنسيق متعددة أصحاب الشأن** – استخدمت في السنوات الأخيرة ثلاث أدوات للتنسيق وهي: إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، والإطار الإنمائي الشامل، ووثائق استراتيجيات الحد من الفقر. والإطار الإنمائي الشامل هو الأداة الداخلية التي تستخدمها الأمم المتحدة في تخطيط وتنسيق دعم منظومة الأمم المتحدة للحكومات الأعضاء لمتابعة المؤتمرات العالمية التي تحدد أهداف التنمية الدولية وذلك عملا بالمبدأ المتكامل للحق في التنمية. وحدد البنك الدولي مفهوم هذا الإطار بأنه عملية حكومية تبين إطارا شاملا (أي يشمل كل قطاعات الحياة البشرية) للتنمية في القطر. ولعل أهم هذه الأدوات الثلاث هي وثائق استراتيجية الحد من الفقر التي حدد مفهومها في السنوات الأخيرة بأنها أداة تملكها الحكومات وتديرها من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية للحد من الفقر.

50 - وتتجه وثائق استراتيجيات الحد من الفقر بسرعة نحو النضج (كماً ونوعا) حيث يتوافر لعدد 32 بلدا وثائق استراتيجيات للحد من الفقر معتمدة بصفة مبدئية من البنك الدولي/صندوق النقد الدولي وستة بلدان لديها وثائق كاملة منها، وهناك أكثر من 15 بلدا تتولى إعداد وثائق مرحلية. وكما كان متوقعا نجح مفهوم وثائق استراتيجيات الحد من الفقر في الربط بينها وبين الحصول على الموارد، أي موارد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومرفق النمو والحد من الفقر، وائتمانات البنك الدولي لدعم الحد من الفقر، ومنح الاتحاد الأوروبي لدعم الحد من الفقر.

51 - اهتماما من الصندوق بالشراكات متعددة أصحاب الشأن لدعم العمليات التي تملكها الحكومات، فقد أعرب عن رغبته في مساندة هذه المبادرات. غير أنه بالنظر إلى قلة ما لديه من موارد (بشرية ومالية) وما يواجهه من صعوبات عملية في المشاركة في العمليات القطرية الأطول أجلا فقد كان عليه أن يحدد الأولويات لهذه المشاركة. ومن الناحية المفاهيمية يرى الصندوق أن إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل ووثائق استراتيجيات الحد من الفقر هي عمليات تعزز بعضها بعضا: (i) فإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، الذي دعمته الأهداف الإنمائية للألفية، يحدد الأهداف الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة؛ (ii) والإطار الإنمائي الشامل يحدد الإطار الجامع طويل الأجل للتنمية في بلد ما؛ (iii) ووثائق استراتيجيات الحد من الفقر تحدد الاستراتيجية القصيرة والمتوسطة الأجل الموجهة خصيصا للحد من الفقر بالربط بين الأولويات والموارد المتاحة. وهكذا يتضح أن العمليات الثلاث مكملة لبعضها البعض وتربط بينها جميعا الأهداف الإنمائية للألفية.

52 - في حين التزم الصندوق بهذه العمليات الثلاث جميعا فإن التحدي لا يزال، من حيث المبدأ والفعالية، هو ضمان تعبئة وتخصيص الموارد المطلوبة، ليس فقط للمساعدة في تطوير هذه العمليات وإنما أيضا لمؤازرتها في الأجل الطويل. لذلك فإن مشاركة الصندوق في وثائق استراتيجيات الحد من الفقر تمثل أولوية استراتيجية.

53 - بالإضافة إلى هذه الأطر الثلاثة للشراكة العالمية متعددة أصحاب الشأن توجد أشكال أخرى لشراكات أكثر تحديدا آخذة في الظهور. ومن الأمثلة على ذلك الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، وهي مبادرة ذات أهمية خاصة تبنتها البلدان الأفريقية في السنة الماضية عن طريق رؤساء الجزائر ومصر ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا. وسوف يؤيد الصندوق هذه المبادرة بفعالية ولاسيما مساندة ما تسفر عنه من برامج.

54 - **الشراكة القائمة على البرنامج** – يغتنم الصندوق مجموعة مختلفة من الفرص لإقامة الشراكات الاستراتيجية. وتتيح الاستراتيجيات القطرية التي تبادر بها الدول الأعضاء المقترضة، إطارا لتشاطر التجارب والرؤى بشأن الطريق إلى الأمام ووضع أسس التعاون مع الجهات الأخرى التي تتولى تمويل التنمية. ويؤدي الرصد والتخطيط القائمان على المشاركة إلى وضع المستهدفين النهائيين، أي فقراء الريف، ومنظماتهم في بؤرة هذه الشراكة. وتؤدي مشاركة المنظمات غير الحكومية في المشروعات الاستثمارية إلى توسيع الجبهة الاستراتيجية للمجتمع المدني وتضمن تبادلا أوسع للمعرفة ومشاركة أقوى. ويتولى الباحثون ومراكز البحوث، بدعم بمنح المساعدات التقنية، تطوير ونشر المعرفة التكنولوجية والخبرة الإدارية بين صفوف فقراء الريف. وعندما ينجح التحالف في أن يشمل القطاع الخاص يصبح تقديم الخدمات أكثر اقتصادا واستدامة. وتتفق نتائج هذه الشراكات مع نهج السياسات والعمل المنسق والاستخدام الأمثل للموارد المحلية الشحيحة وكذلك، في بعض الحالات، تعبئة موارد إضافية من خلال التمويل المشترك. ويبين الإطار 6 بعض التجارب الإقليمية المحددة. والسؤال الرئيسي هنا هو: كيف يمكن للصندوق أن يوسع باستمرار من نطاق مبادرات بناء الشراكات الاستراتيجية هذه؟

الإطار 6: التجارب الإقليمية

تشترك شعبة أفريقيا الغربية والوسطى مع البنك الدولي في تنفيذ استراتيجية قطاعية في مجالات بناء قدرات المنظمات الريفية القاعدية والإدارة اللامركزية لتطوير البنية الأساسية الإنتاجية والتسويقية والاجتماعية، وتطوير نظم التمويل الريفي. وتم التركيز في البداية على غينيا وغانا ثم على بوركينا فاسو وتشاد وغامبيا ومالي والسنغال بهدف تنفيذ عمليات مشتركة.

وتضم شعبة أفريقيا الجنوبية جهودها إلى جهود البنك الدولي والجماعة الاقتصادية الأوروبية في إنشاء "منتدى" في هراري بهدف دفع عجلة هذا التعاون في بناء القدرة المحلية على تصميم التنمية المحلية والسياسات والبرامج.

وتجرب شعبة أمريكا اللاتينية نموذجا لقيام القطاع الخاص بتقديم خدمات دعم المنتجين في إطار المشروعات الاستثمارية التي يمولها الصندوق.

55 - تعقد الشعب الإقليمية اجتماعات دورية مع الشركاء الاستراتيجيين 'الخارجيين' سواء في الميدان أو في المقر (مثل الاجتماعات بين شعبتي أفريقيا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، واتخذ هذا الحوار في بعض الحالات شكلا 'رسميا' من خلال الاجتماعات السنوية التي تعقد لبحث جداول الأعمال العالمية (والإقليمية)، (مثل الاجتماعات السنوية بين شعبة أفريقيا الغربية ووكالة التعاون الفرنسية). وأدى ذلك إلى قدر كبير من تبادل الخبرات والمفاهيم السياساتية، كما أدى في بعض الحالات إلى المشاركة في التمويل، وإن كان ذلك ليس هو الهدف المباشر والوحيد للشراكات الاستراتيجية.

56 - يمتد نطاق الشراكة مع الجهات المانحة الثنائية فيتجاوز التمويل المشترك ويتضمن توفير أموال الأمانة البرنامجية من جانب جهات مانحة معينة لإجراء الدراسات وعمليات الاستعراض. فقد تعاونت ايرلندا وإيطاليا واليابان والنرويج وسويسرا مع الصندوق في طائفة متنوعة من عمليات دمج اعتبارات الجنسين في المشروعات وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة وبرامج البحوث وبناء القدرات المحلية، وذلك باستخدام أموال الأمانة المقدمة منها. ويجري بذل الجهود لتخصيص أموال أمانة برنامجية متعددة السنوات لمساندة إدارة المعرفة والدعوة إلى سياسات معينة وتعزيز التأثير في جوانب مختارة من البرنامج تتعلق بالإطار الاستراتيجي.

57 - ويولي الصندوق أيضا اهتماما خاصا بالشراكة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي يمكن أن تكون ليس فقط جهات مشاركة في التمويل أو مؤسسات متعاونة وإنما أيضا شركاء في إدارة المعرفة وحوار السياسات مع الحكومات والجهات التي يحتمل أن تكرر الابتكارات الناجحة. وفى هذا الصدد أخذ التعاون مع البنك الدولي يتجه اتجاها جديدا في عام 2001. ففي إطار مبادرة الشراكة الريفية بين البنك والصندوق مهدت المؤسستان الأرضية التي يقوم عليها عدد من الأنشطة المشتركة التي تراوحت بين التمويل القطري المشترك لدعم إعداد وثائق استراتيجيات الحد من الفقر وإجراء الدراسات المواضيعية وبين الدعوة العالمية للتنمية الريفية.

58 - أصبح أيضا التعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واقعا ملموسا إلى حد بعيد فقد اشترك الصندوق مع هاتين الوكالتين في مشروعات مشتركة في بلدان مختلفة بهدف تعزيز الأمن الغذائي الأسري في المناطق الريفية المهمشة، لاسيما مع الفئات الضعيفة المستهدفة. واشترك الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومع البنك الدولي في تنظيم دائرة مستديرة، في إطار مؤتمر تمويل التنمية المعقود في مونتيري، عن موضوع الحد من الفقر والجوع: الدور الحيوي للتنمية الريفية، وعن موضوع الأغذية والزراعة.

59 - وتعتبر استضافة الصندوق للائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر جزءا من نفس اهتمامات الصندوق بأن يكون شريكا رائدا في الائتلافات الاستراتيجية لتطوير المعرفة في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية.

60 - **التمويل المشترك** – يتوخى الصندوق، من بناء الشراكات الاستراتيجية، تحقيق أهداف أعرض كثيرا من مجرد التمويل المشترك، إذ أنها تهدف أيضا إلى تشاطر المعرفة وتطبيق استراتيجيات تكميلية على النحو المذكور أعلاه. ولكن التمويل المشترك هو بالفعل مهم استراتيجيا للصندوق لتحسين موارده، لذلك فإنه يعتبر نتاجا ملموسا للشراكة الناجحة. ويعلم الصندوق تمام العلم مدى قلة موارده، لاسيما إذا قورنت باتساع نطاق الفقر الريفي وعمقه. لذلك طور الصندوق مجموعة محددة جيدا من أهداف استراتيجية التمويل المشترك (انظر الإطار 7).

الإطار 7: أهداف استراتيجية التمويل المشترك للصندوق

- الاهتمام المشترك بمختلف نهج وإجراءات التمويل المشترك هو تعزيز تغطية المشروعات والاستفادة من موارد المؤسسات الأخرى ومن ثم الاستفادة ضمنا من استراتيجياتها وسياساتها وضمان استدامة المشروعات بعد توقف الدعم من الصندوق.
- والأهداف الاستراتيجية المحددة لهذه النهج والإجراءات المختلفة هي:

(i) المشاركة في تمويل المشروعات التي تعود إلى مبادرة الصندوق وتعبئة موارد إضافية زيادة على النهج الابتكارية التي يطورها الصندوق؛

(ii) المشاركة في تمويل مشروعات تعود إلى مبادرة مؤسسات مالية دولية أخرى، والتعاون مع هذه المؤسسات في تنفيذها والتأثير على تصميم مشروعاتها وخفض تكاليف إعداد برامج الصندوق؛

(iii) التمويل المشترك المتزامن، بمعنى التمويل المتزامن وفقا لحصص نسبية لجميع أنشطة المشروعات بغرض تنفيذ مشروعات مشتركة من كل الجوانب؛

(iv) التمويل المشترك الموازي بحسب النشاط أو المجال، بأن تختار كل جهة تمويلية تمويل أنشطة أو مجالات محددة لكي تساندها بمواردها ومن ثم تسمح لكل جهة مشتركة في التمويل بأن تمارس مزاياها النسبية في إطار مشروع مشترك؛

(v) التمويل المشترك المتعاقب: أي قيام ممول خارجي آخر بالاستمرار في دعم المشروع بعد توقف دعم الصندوق له بما يكفل استمرار أنشطته.

- كما أن الحصول على التمويل المشترك من جهات فاعلة مختلفة له أهميته الاستراتيجية من حيث أن:

(i) التمويل المشترك من الشركاء الخارجيين يضمن الاستفادة من مواردهم والتأثير في استراتيجيتهم البرنامجية وإطارهم السياساتي؛

(ii) التمويل المشترك من الحكومات والمستفيدين والجهات الفاعلة المحلية الأخرى يسهم في تحقيق الاستدامة للمشروعات.

61 - اجتذبت موارد الصندوق مبالغ كبيرة من التمويل المشترك. فمنذ إنشاء الصندوق بلغ مجموع قيمة استثمارات المشروعات التي دعمها الصندوق 21.4 مليار دولار أمريكي مول الصندوق منها نسبة 34% والجهات المحلية 36% والتمويل المشترك 30%. وتبين هذه الأرقام الإجمالية تفاوتا كبيرا بين الشعب الإقليمية على النحو المبين في الجدول 5.

الجدول 5: توزيع التمويل بحسب الأقاليم 1978–2001

(بملايين الدولارات الأمريكية)

الإقليم	الصندوق	% من تكاليف المشروعات	التمويل المشترك	% من تكاليف المشروعات	التمويل المحلي	% من تكاليف المشروعات	تكاليف المشروعات
أفريقيا الغربية والوسطى	1 284.6	38.4	1 268.8	37.9	794.9	23.7	3 348.3
أفريقيا الشرقية والجنوبية	1 294.6	43.2	1 064.5	35.5	638.8	21.3	2 997.9
آسيا والمحيط الهادي	2 383.2	31.9	1 897.6	25.4	3 183.0	42.6	7 463.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1 169.8	42.6	760.6	27.7	813.6	29.7	2 744.0
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	1 203.4	25.0	1 418.1	29.5	2 191.5	45.5	4 813.0
المجموع	**7 335.7**	**34.3**	**6 409.6**	**30.0**	**7 621.8**	**35.7**	**21 367.1**

62 - في الفترة 1978–2001 بلغ مجموع التمويل المشترك 6.4 مليار دولار أمريكي، منه 5.1 مليار دولار أمريكي (80%) قدمته الجهات المانحة متعددة الأطراف و1.1 مليار دولار أمريكي (17%) من الجهات المانحة الثنائية (انظر الجدول 6). وساهمت المنظمات غير الحكومية بمبلغ 30.2 مليون دولار أمريكي (0.5%): وقدمت شركات القطاع الخاص 7.2 مليون دولار أمريكي. وقدمت الحكومات والمؤسسات المالية المحلية والمستفيدون وجهات أخرى من مواردها المحلية المبلغ الباقي وقدره 7.6 مليار دولار أمريكي. وبلغ مجموع قيمة التمويل الخارجي المشترك في الفترة 2001 ما يعادل 270.3 مليون دولار أمريكي (تشمل 42.7 مليون دولار أمريكي من جهات مشتركة في التمويل لم تحدد بعد).

الجدول 6: التمويل المشترك بحسب الجهات المشتركة في التمويل وأنماط التمويل

(بملايين الدولارات الأمريكية)

نمط الجهة المشتركة في التمويل	مشروعات تعود لمبادرة المؤسسات المتعاونة			مشروعات تعود لمبادرة الصندوق			جميع المشروعات					
	1978-2001	1998-2000	2001	1978-2001	1998-2000	2001	1978-2001		1998-2000		2001	
								% من المجموع		% من المجموع		% من المجموع
ثنائي	613.6	20.1	0.0	459.6	78.7	16.9	1 073.3	17	98.8	14	16.9	6
متعدد الأطراف	3 517.1	278.4	52.0	1 609.2	211.8	151.1	5 126.3	80	490.2	71	203.1	75
منظمات غير حكومية	11.9	2.7	0.0	18.3	2.5	0.4	30.2	0	5.2	1	0.4	0
قطاع خاص	0.0	0.0	0.0	7.2	0.0	7.2	7.2	0	0.0	0	7.2	3
يحدد فيما بعد	57.4	37.0	0.0	115.2	54.5	42.7	172.6	3	91.5	13	42.7	16
المجموع	**4 200.1**	**338.2**	**52.0**	**2 209.5**	**347.6**	**218.3**	**6 409.6**	**100%**	**685.8**	**100%**	**270.3**	**100%**

63 - لا يزال البنك الدولي هو أكبر الجهات متعددة الأطراف المشتركة في التمويل. وفي عام 2001 برز مصرف التنمية الأفريقي أيضا كشريك رئيسي، لاسيما في أفريقيا الشرقية والجنوبية. وقدم نحو نصف مجموع التمويل المشترك. كذلك فإن البنك الدولي هو أكبر جهة مشتركة في التمويل في جميع الأقاليم فيما عدا إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث قدم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية قرابة 60% من التمويل المشترك متعدد الأطراف في الإقليم.

64 - إن التعاون والتمويل المشترك مع الوكالات الثنائية شمل جميع الأقاليم الجغرافية. وتعتبر ألمانيا أكبر مشارك في التمويل الثنائي، لاسيما في إقليم آسيا والمحيط الهادي وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وقدمت فرنسا نحو نصف التمويل الثنائي المشترك في أفريقيا الغربية والوسطى. وقدمت بلجيكا ما يربو على 30% من التمويل الثنائي المشترك لأفريقيا الشرقية والجنوبية بينما قدمت كل من هولندا وفينيزويلا ما يربو على 40% من التمويل الثنائي المشترك في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي الفترة بين 1998 و2000 تحققت زيادة كبيرة في التعاون مع المملكة المتحدة بسبب مشاركتها في تمويل مشروعين في الهند وبرنامج في ملاوي.

65 - كان أداء الصندوق، فيما يتعلق بالتمويل المشترك، أفضل في بعض السنوات منه في سنوات أخرى، وكان أفضل مع بعض الجهات المشتركة في التمويل منه مع بعض الجهات الأخرى. ولا يزال التمويل المشترك لا يمثل عاملا يتسم بالقوة منهجيا فيما يتعلق بجهود بناء الشراكات الاستراتيجية. ويتعين على الصندوق أن يستمر في التعلم والعمل على تحسين استراتيجية التمويل المشترك.

دال – الاستثمار الاستراتيجي في التنمية الزراعية لزيادة الإنتاجية

66 - تتألف مواد بناء استراتيجية التنمية الزراعية (الوارد شرحها بتفصيل أكبر في الذيل الخامس) من العناصر التالية:

تنويع الزراعة – تمر الزراعة في العديد من البلدان النامية بمرحلة انتقالية من الزراعة المعيشية وسيطرة الحكومة عليها إلى مرحلة الزراعة الحديثة المتكاملة جيدا مع الأسواق ومع استخدام التكنولوجيا الحديثة. غير أن القطاع الزراعي يتألف من مجموعات متنوعة من المزارعين الذين يمرون بمراحل مختلفة من التحول واختلاف احتياجاتهم إلى المساندة العامة. ويشمل ذلك المزارعين التجاريين والمزارع الأسرية الصغيرة، والمزارع المخصصة للإنتاج المعيشي التي تتولى النساء إدارة الكثير منها، وكذلك المزارعين العاملين لبعض الوقت وأكثرهم من النساء.

محركات التنمية الزراعية في المستقبل – تبين من التجربة في مجال التنمية أن الزراعة هي المحرك الرئيسي للنمو في البلدان الفقيرة. وكان القطاع العام هو المصدر الرئيسي لتوفير مياه الري والتكنولوجيا الحديثة بغية تحقيق النمو الزراعي. ولكن العولمة وتغير الأسواق والتكنولوجيا ودور القطاع الخاص أصبح هو المحرك الجديد للنمو الزراعي.

(i) تعتبر وسائل النقل والتجارة من أهم عوامل توجيه الاقتصاد الريفي.

(ii) يعتبر الاستثمار العام في البحوث الزراعية المصدر الرئيسي لنمو الإنتاجية.

(iii) تتيح التكنولوجيا البيولوجية فرصا جديدة للنمو الزراعي، ولكن يتعين إدارتها مع مراعاة اعتبارات الأمان والتقبل الاجتماعي له وتناغمه مع التنوع البيولوجي.

(iv) يتيح النمو السريع في الطلب على المنتجات عالية القيمة مصدرا جديدا للنمو في المناطق الريفية.

(v) يقوم أصحاب المشروعات الخاصة بدور مهم في تحقيق النمو والعمالة في المناطق الريفية من خلال تطوير منافذ التسويق وتوريد المدخلات الحديثة. وتؤدي الصناعات الريفية دورا مهما في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. ويؤدي توفير البنية الأساسية الكافية والتطوير المؤسسي إلى ظهور أصحاب المشروعات الريفيين من بين المزارعين والتجار والحرفيين والعمال المعدمين. لذلك يجب تمهيد الأرض لقيام المشروعات الريفية الصغيرة.

(vi) توفر تكنولوجيا الإعلام والاتصال المعلومات عن الأسواق والأسعار والعمالة، وتكنولوجيا الإنتاج، والأوبئة، والحقوق القانونية، والخدمات الاجتماعية، وتحد من الشكوك وتحسن من إدارة المخاطر، وتربط المنتجين بالأسواق.

(vii) إن زيادة مشاركة العمال الريفيين في الأنشطة المدرة للدخل تضيف إلى النمو الريفي والحد من الفقر. كما أن زيادة القدرة على الحركة باستخدام وسائل النقل وتوفير المعلومات وتنظيم سوق العمل والتدريب، كل ذلك يسهم في تحقيق هذه الأهداف.

زيادة الإنتاجية الزراعية – الاتجاهات المقبلة لزيادة الإنتاجية الزراعية تشمل ما يلي:

(i) تحديد دور القطاع العام: فقد كان تدخل القطاع العام في الاقتصاد الريفي غير مثمر في أحيان كثيرة، كما اتسمت برامج هذا القطاع بعدم الكفاءة. وتتطلب الاستثمارات المقبلة توجيه هذه الاستثمارات بشكل أدق إلى الإمداد بالسلع والخدمات من القطاع العام مقارنة بالسلع والخدمات المقدمة من القطاع الخاص.

(ii) بناء القدرات المؤسسية: تعتمد الإنتاجية الزراعية ليس فقط على التكنولوجيا وإنما كذلك على المؤسسات. ويتعين تحويل التركيز إلى الدعم الأطول أجلا لنظم المعلومات والمعرفة الزراعية المنوعة مؤسسيا.

(iii) الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تحتاج التنمية الفعالة إلى إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. فالقطاع العام يحدد جدول الأعمال ويوفر الإطار السياساتي بينما تتعزز كفاءة التنفيذ وفعاليته من خلال إشراك مؤسسات القطاع الخاص (المنظمات غير الحكومية وموردي المدخلات من القطاع الخاص، وأصحاب مشروعات التصنيع الزراعي ومنظمات المنتجين).

(iv) مشاركة المنتفعين وتدعيم القدرات المحلية: يمكن لاستراتيجيات تحقيق اللامركزية أن تؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية واستدامة الاستثمارات. وينبغي لمنظمات المنتجين الريفيين والمنظمات المجتمعية (لاسيما النسائية) أن تؤدي دورا في صياغة السياسات وتقديم الخدمات.

(v) تحسين القاعدة التقنية: يتطلب الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة أن تربط أنشطة البحوث والإرشاد بنظم البحوث الدولية والوطنية والقطاع الخاص.

(vi) توفير ترتيبات مرنة والاشتراك الفعال للمنتفعين بغرض الاستجابة للاحتياجات والمبادرات المحلية. ومن المعلوم أن الآليات المفرطة في الجمود تؤدي إلى نتائج عكسية.

(vii) التسليم بأهمية الاحتياجات والفرص غير الزراعية: المزارع الصغيرة ليست دائما مجدية اقتصاديا، وكانت البرامج الزراعية محدودة التركيز. ويتعين أن تتصدى الاستثمارات للاحتياجات المعيشية

الأعرض في المناطق الريفية وتيسير خروج المزارعين من ميدان العمل الزراعي عندما يكون ذلك مرغوبا فيه.

(viii) تحسين نظم الرصد والتقييم.

هاء – الدعوة للتحول المؤسسي المواتي للفقراء

67 - **التقدم في مجال إصلاح السياسات** – شهد العقد الماضي إحراز تقدم كبير في معالجة القضايا السياساتية والمؤسسية في أرجاء العالم النامي:

(i) أصبحت الأسواق المحلية للمدخلات والنواتج أكثر تحررا في العديد من البلدان.

(ii) تم وضع إطار للحد من التدخلات في التجارة الزراعية الدولية ولكن عملية تحرير الأسواق لاتزال أبعد ما يمكن عن الاكتمال. ويتعين على البلدان النامية أن تحرر سياساتها التجارية أيضا.

(iii) تقلصت برامج الائتمانات المدعمة.

(iv) تحسنت العمليات في سوق الأراضي.

68 - بالرغم مما تحقق من تقدم فإن تنفيذ جدول أعمال إصلاح السياسات لم يكتمل بعد. فبعض البلدان تسير ببطء وبعض الإصلاحات صعبة سياسيا في حين أن البعض الآخر معقد تقنيا. ولا تزال الحكومات تقوم بتقدير سياساتها من حيث التأثير الزراعي ولم تركز بعد على الفقر الريفي كقضية استراتيجية. وهكذا حتى الحكومات المتوجهة نحو الإصلاح قد تتخذ تدابير سياساتية تعزز النمو الزراعي ولكنها لا تؤدي إلى الحد من الفقر الريفي. ولذلك فإن استمرار الإصلاح السياساتي والمؤسسي بغرض إيجاد بيئة مواتية للفقراء، حسبما توصل إليه توافق الآراء في مونتيرى، تشكل أحد الاتجاهات الرئيسية للإطار الاستراتيجي.

69 - **جدول أعمال سياسات الإطار الاستراتيجي** – تشير التجربة إلى ضرورة وجود إطار شامل مناسب للسياسات الاقتصادية الكلية والمؤسسية حتى يمكن تحقيق النمو والحد من الفقر وتحقيق النجاح للأنشطة الإنمائية في القطاع الريفي. وثمة حاجة إلى اكتمال تنفيذ الجدول التقليدي لإصلاح السياسات والتصدي، بأسلوب يراعي اعتبارات الجنسين، للقضايا السياساتية الجديدة (انظر التفاصيل في الذيل السادس). وثمة حاجة بوجه خاص إلى:

(i) السير قدما في تحرير التجارة وفى أعمال منظمة التجارة العالمية المتعلقة بقضايا مثل خفض التعريفات الجمركية وتيسير الوصول إلى الأسواق وذلك من خلال الدعوة إلى الشراكات أساسا.

(ii) المضي في إصلاح السياسات الداخلية. إذ يتطلب جدول أعمال تحرير الأسواق إجراء إصلاحات كبيرة أخرى في السياسات الزراعية والريفية الداخلية في البلدان النامية. وتوجد ثلاث قضايا حيوية تتعلق بالسياسات تشترك فيها العديد من البلدان النامية وهى: (i) تعديل السياسات حفاظا على انخفاض أسعار الأغذية مع الاهتمام بشبكات الأمان الاجتماعي في الوقت نفسه؛ (ii) تنشيط الأسواق الفعالة وخصخصة الشركات شبه الحكومية؛ (iii) تسعير استهلاك المياه تحقيقا لكفاءة استعمالها.

(iii) وضـــع إطـــار مؤسســـي فعال. حيث تتسم المؤسسات العامة الجيدة بالشفافية والمساءلة والاستجابة للعملاء وإجراء أعمال الفحص والتوازنات واتباع نهج تشاركية والاهتمام بمصالح المحرومين.

(iv) تحقـــيق اللامركـــزية. يتعين على الحكومات أن تطور نظما لا مركزية وأن تحدد وتنفذ الإجراءات اللازمة حتى يمكن للامركزية أن تحقق الإصلاح الفعال لنظام ممارسة السلطات. وتحقيقا لذلك عليها أن تـــرفع مـــن مستوى القدرات الإدارية وتنقل المسؤولية **وكذلك** السلطات وتعزز المساءلة وتحافظ علـــى إنتاج الوفرة في بعض المهام الحكومية. ويولي الصندوق في هذا الصدد اهتماما كبيرا لدور فقراء الريف، لاسيما نساء الريف، ومنظماتهم في تخطيط وتنفيذ الحكم اللامركزي والتنمية.

(v) مـــؤازرة تطوير التمويل الريفي. تعتبر الخدمات المالية التي تتسم بالكفاءة وفعالية التكاليف عناصر أساســـية لبيـــئة تنظيم الأعمال. وتحتاج الأسر إلى مرافق الادخار الآمنة وآليات التأمين، كما يحتاج مـــنظمو الأعمال الريفيون إلى الوصول لطائفة من التسهيلات الائتمانية لاغتنام الفرص المتاحة في السوق والاستثمار. وفى حين أن العديد من برامج تقديم الائتمانات الصغيرة تستوجب بعض الدعم من القطاع العام فإن افتقارها لشمول هذه الخدمات للعملاء الفقراء الذين يعجزون عن الوصول إلى مصـــادر الـــتمويل الرسمية الأخرى قد يبرر تقديم الدعم لها في إطار إجراءات تخفيف وطأة الفقر. وتمـــر الاستراتيجية المتتالية المراحل لتقديم المساعدة للإدارة المالية الريفية بثلاث مراحل. المرحلة الأولـــى تركز على السياسات الاقتصادية الكلية وعلى الإطار القانوني والتنظيمي. والمرحلة الثانية تشمل أنشطة الدعم المؤسسي (مثل التدريب والمساعدة التقنية وتطوير الإجراءات والنظم) باستخدام آلـــيات غـــير إقراضـــية مـــثل المنح. والمرحلة الثالثة تتضمن اتباع نهج ابتكارية في الادخار مع تخصيص اعتمادات ائتمانية للمؤسسات المؤهلة فقط والتي تمثل السيولة مشكلة بالنسبة لها.

(vi) الإصلاح الزراعي في البلدان التي لا تتسم بعدالة توزيع الأراضي. يتسم بعض البلدان بعدم العدالة الملحوظـــة فـــي ملكـــية الأرض. ويمكن لتوزيع الأرض بشكل أكثر عدالة أن يحقق قدرا أكبر من التـــناغم الاجتماعـــي ويزيد الإنتاجية ويخفف من وطأة الفقر. وقد برز الإصلاح الزراعي مؤخرا كقضـــية مهمـــة فـــي العديد من البلدان حيث تتطلع الحكومات فيها إلى استخدام نماذج تتسم بفعالية التكالـــيف فـــي التعامل مع هذه القضية بطريقة لا تضر بأمن حقوق الملكية. وتعرضت عدة بلدان لتجارب في تنفيذ برامج الإصلاح الزراعي التي يتولى المجتمع المحلي إدارتها والتي كثيرا ما يشار إلـــيها بالإصلاح الزراعي 'المدعم بالسوق'. ففي إطار هذه البرامج تتولى مجموعات من المعدمين الـــتفاوض بشـــكل مباشـــر مـــع أصحاب الأرض الذين يرغبون في بيعها، ثم تتولى بدعم ائتماني وباستثمار حكومي لاحق في البنية الأساسية تشكيل هيكل للمزارع الصغيرة تسانده منظمات مجتمعية قوية.

(vii) تحـــول القطـــاع الزراعـــي فـــي الاقتصادات الانتقالية. أدى التحول من الاقتصادات ذات التخطيط المركزي إلى النظم الموجهة للسوق إلى تحقيق نجاح متفاوت في القطاع الريفي. فقد حقق العديد من الـــبلدان نجاحـــا كبـــيرا فـــي تحرير الأسواق المحلية للمدخلات والإنتاج وفى تيسير تحول الهيكل

الزراعي من الطابع الغالب للمزارع الجماعية والكمبونات ومزارع الدولة التي تتسم بعدم الكفاءة إلى هـيكل متنوع يتألف من المزارع الأسرية والشركات والتعاونيات الأصغر والأكثر كفاءة. ولكن في العديـد من البلدان كانت عملية تحول الهيكل الزراعي أبعد ما تكون عن الاكتمال. ويقع بعض من أخصب الأراضي في العالم في بلدان لم يتم فيها إصلاح الزراعة بحيث تعمل بكل طاقتها الإنتاجية. ويتعيـن أيضـا مواجهـة مشـكلة فقدان هذه البلدان للأسواق التقليدية ومساعدتها في الوصول إلى الأسواق الجديدة.

70 - **نهـج عملـي للحوار بشأن التغيير المؤسسي** – يعتبر جدول أعمال الإصلاح السياساتي والمؤسسي جدولا معقـدا وقـد يكـون التقدم المحرز في تنفيذه بطيئا. وهناك اتجاه نحو الإفراط في تقدير قدرة الحكومات على استكمال عمليـات الإصـلاح. ولا غنى للنجاح في هذه الإجراءات عن الانتقائية في تحديد الأهداف الرئيسية لتحول السياسات وتتابعها المناسب بجانب الشراكة مع المنظمات الأخرى الأكثر تحديدا في سياساتها. وتعتبر الملكية الوطنية لإجراءات تحديد وتخطيط وتنفيذ جداول أعمال التغيير المؤسسي أمورا بالغة الأهمية.

واو – دعم قدرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تحمل ديونها

71 - يشـترك الصـندوق اشـتراكا كاملا في مبادرة الديون وتبلغ التكلفة الإسمية المتوقعة لها 440 مليون دولار أمريكـي، منها 107 ملايين قد تستحق في فترة التجديد السادس لموارد الصندوق وهى فترة الذروة في هذه المبادرة[5]. ومـن المتوقع أن تزود هذه المبادرة 37 من البلدان ذات الدخل المنخفض باستراتيجية مستدامة للخروج من وطأة دين يـتعذر تحملـه. وقـد أصبح هناك 24 بلدا مؤهلا لتخفيف أعباء ديونها، ولا يزال العديد من البلدان المتبقية يعاني من الصراعات الداخلية و/أو متأخرات ضخمة في السداد مما قد يؤخر تأهلها للمبادرة.

72 - يعـتمد دعـم قدرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تحمل ديونهاعلى عدد من العوامل (انظر القائمة الأكثر تفصيلا في الذيل السابع) من أهمها ما يلي فيما يتعلق بالصندوق:

(i) تنفيذ سياسات اقتصادية صائبة تخلق بيئة مواتية للنمو والحد من الفقر؛

(ii) تحقيق الاستقرار السياسي والسلام ومنع الصراعات؛

(iii) توافر مؤسسات لصنع السياسات وتكون قادرة على العمل بكفاءة وبإحساس بالمسؤولية بما يؤدي إلى ظهـور وفرض السياسات الجيدة وإبراز مدى أهمية الممارسة الصالحة للسلطات ومساءلة القطاع العام وشفافيته؛

(iv) تنفـيذ بـرامج قوية للحد من الفقر، بما في ذلك تخفيف آثار الكوارث الطبيعية أو المخاطر الصحية مثل وباء مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز؛

5 تتضمن الوثيقة EB 2002/75/R.14 معلومات مستوفاة.

(v) تخفيف السياسات الحمائية التي تقيد الوصول إلى أسواق التصدير؛

(vi) توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج والتصدير الضيقة في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على عدد قليل من السلع الأولية التي تجعلها معرضة للصدمات الخارجية وصدمات التبادل التجاري (نمو الصادرات مطلوب لتدعيم قدرة هذه البلدان على سداد المدفوعات الخارجية) كما يشكل التنويع الزراعي جزءا من هذه الاستراتيجية؛

(vii) تقديم الموارد المالية الإضافية بشروط تيسيرية للغاية. فمن بين المبادئ الأساسية لمبادرة الديون توفير التمويل الإنمائي الإضافي فوق ما يقدم من أجل تخفيف الديون.

73 - يعتبر العديد من هذه القضايا ذو أهمية استراتيجية للصندوق، ولذلك فإن مشاركة الصندوق في إعداد وثائق استراتيجيات الحد من الفقر (التخطيط والتنفيذ) بما يحقق التناغم بين هذه الوثائق ووثائق الفرص الاستراتيجية القطرية ودمج عمليات الصندوق في برامج الحد من الفقر، تضمن مشاركة الصندوق في التصدي للتحديات سالفة الذكر.

74 - وحتى يمكن مواجهة هذه التحديات يتعين تعزيز عملية إعداد وثائق استراتيجيات الحد من الفقر بحيث تعالج المسائل التالية:

(i) تحقيق التوازن بين السرعة والنوعية.

(ii) إيلاء اهتمام أكبر لبناء القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني بغرض استدامة دورها.

(iii) عدم تعبير العديد من وثائق استراتيجيات الحد من الفقر تعبيرا كافيا عن الدور الرئيسي للتنمية الزراعية في الحد من الفقر.

(iv) عدم التعبير بقدر كاف عن جدول أعمال التحول السياساتي والمؤسسي والتنظيمي.

(v) تركيز وثائق استراتيجيات الحد من الفقر كثيرا على الأجل المتوسط وليس بالقدر الكافي على التنفيذ طويل الأجل.

(vi) عدم تضمن وثائق استراتيجيات الحد من الفقر خططا كافية لمواجهة الطوارئ المتمثلة في احتمال انخفاض معدل النمو أو الإيرادات.

(vii) الحاجة إلى ضمان ألا تلحق متابعة مبادرة الديون ضررا بالجهود الرامية إلى تحسين إدارة الإنفاق العام.

(viii) ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة في تحديد الأهداف القابلة للقياس للحد من الفقر والتي ترى الحكومات أن تكون مسؤولة عنها.

75 - في إطار الحاجة إلى المضي في تحسين عمليات وثائق استراتيجيات الحد من الفقر يتولى الصندوق تنظيم دعمه لنحو 15 من هذه العمليات من خلال مساندة العمليات التشاركية في تخطيط واستيفاء وثائق استراتيجيات الحد من الفقر، وتقديم المساعدة في تنفيذها الفعلي ورصدها بشكل قائم على المشاركة، وتحديد ومتابعة تنفيذ جدول أعمال التنمية الزراعية، ومساعدة الفقراء في تحديد متطلباتهم السياساتية والتنظيمية والاستجابة إليها، وإضفاء الطابع المؤسسي على هذه العمليات. ومن أهم جوانب هذه العملية إقامة الشراكات مع الحكومات (المركزية والمحلية) وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية الريفية (لاسيما المؤسسات المالية الدولية).

زاى – القيام بدور حافز يتجاوز المستوى القطري

76 - يمكـــن أن يتحقق تمكين الفقراء من التغلب على فقرهم بشكل أسرع إذا توفرت **بيئة إقليمية وعالمية مساندة**. وســـوف تكون الاستجابات المحلية والمجتمعية لمشكلة الفقر أفضل إذا توفر لها سياق عالمي مساند. ولا يستطيع فقراء الـــريف حاليا ممارسة تأثير مباشر أو حاسم على هذا المستوى. لذلك يجب على الصندوق أن يقوم بدور موال للفقراء دفاعـــا عـــن مصالحهم. وسوف تركز الدعوة للتأثير في السياسات على القضايا المحددة كقضايا حرجة أثناء العمل مع فقراء الريف على المستوى الميداني، وسوف يأخذ ذلك شكلين هما:

(i) تطوير وتشاطر المعرفة التي تولدها تجربة البرامج القطرية.

(ii) العمل على التأثير في السياسات الإقليمية والدولية التي تحدد خيارات التنمية الريفية.

رابعا – نطاق برنامج العمل

77 - برزت نقطة مؤداها أن الصندوق يحتاج إلى برنامج عمل يتمتع بكتلة حرجة دونها سيكون تأثير البرنامج على الفقـــراء محـــدودا وعلـــى المؤسسات والسياسات محدودا ومحصورا في المستوى المحلي وسوف يعيق ذلك كثيرا من الـــدور المحفز للصندوق. وقد رأى أصحاب الشأن بالصندوق أنه تأسيسا على المستوى الحالي وقدره نحو 440 مليون دولار أمريكـــي (بالقيمة الإسمية) في السنة، فإن المستوى ينبغي أن يكون 450 مليون دولار أمريكي بأسعار 1996 أو نحو 520 مليون دولار أمريكي بالأسعار الحالية.

78 - بلـــغ متوســـط قـــيمة برنامج الإقراض السنوي في السنوات الثلاث الأخيرة (فترة تجديد الموارد) 415 مليون دولار أمريكـــي، وساند هذا المستوى متوسط التكاليف الكلية السنوية للمشروعات الذي بلغ 922 مليون دولار أمريكي، أي أن نســـبة التكالـــيف الكلية بلغت 122% من قيمة البرنامج. ودعم الصندوق بهذه الموارد 27 مشروعا في المتوسط سنويا شملت نحو 10 ملايين نسمة في السنة. وقد سمح ذلك للصندوق بالوصول إلى 60 بلدا مختلفا في فترة مدتها ثلاث ســـنوات بمـــا مجموعـــه 82 مشروعا. وهذا يعني أيضا أن الصندوق يصل إلى نسبة كبيرة في المتوسط من 118 بلدا مشمولة بالعمليات كل ست سنوات. وبتطبيق نفس معدلات هيكل البرنامج ومتوسط حجم القروض البالغ قدره 15 مليون دولار أمريكي حاليا فإن برنامجا سنويا للإقراض قدره 520 مليون دولار أمريكي سيؤدي إلى تمويل حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي تمثل التكاليف الكلية للمشروعات. وسيمول ذلك ما بين 30 و34 مشروعا في السنة تشمل نحو 13 مليون نســـمة ســـنويا. وهكذا فإن برنامجا إقراضيا قيمته 520 مليون دولار أمريكي سيسمح للصندوق بتعزيز دوره المحفز، وبالوصـــول إلى عدد أكبر كثيرا من المستفيدين. كذلك فإن زيادة تواتر الإقراض للبلدان الأعضاء المقترضة المختلفة سيضمن حوارا مستمرا بشأن تغيير السياسات وتحسين هيكل تأثيره في إطار الشراكات.

79 - تعتـــبر الـــبلدان التـــي يقـــل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن 805 دولارات أمريكية أو أقل (بأســـعار 1992) مؤهلـــة للحصول على القروض بشروط تيسيرية للغاية. والبلدان التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين 806 و305 1 دولارات أمريكية مؤهلة للحصول على القروض بشروط متوسطة، أما البلدان

التـــي يـــزيد فيها هذا المعدل على 306 1 دولارات أمريكية فمؤهلة للحصول على القروض بشروط عادية. ومن بين الـــبلدان المقترضـــة مـــن الصندوق يوجد نحو 14 بلدا تنطبق عليها الشروط المتوسطة و30 بلدا تنطبق عليها الشروط العاديـــة. وتقـــع هذه البلدان أساسا في أمريكا اللاتينية والشرق الأدنى وشمال أفريقيا ويقع بعضها في آسيا، بينما يوجد عـــدد قلـــيل مـــنها فـــي أفريقيا. وبموجب الإطار السياساتي المرن الذي يستخدمه الصندوق في تخصيص الموارد تم تخصـــيص ثلثي قيمة برنامجه الإفراضي للمقترضين بشروط تيسيرية للغاية وتخصيص نحو الثلث للمقترضين بشروط متوســـطة وعادية. وسيواصل الصندوق التركيز أساسا على البلدان المقترضة بشروط تيسيرية للغاية (النسبة المستهدفة لهـــا هـــي 67%) ولكن في ضوء دور الزراعة ومستوى الفقر وإمكانات توليد المعرفة في هذه الاقتصادات فإنه يتعين على الصندوق أن يظل نشطا داخل الدول الأعضاء التي تقترض بشروط متوسطة وعادية.

ألف – المستوى الأساسي لبرنامج العمل

80 - اعـــتمادا علـــى بـــرنامج عمـــل قدره 520 مليون دولار أمريكي خلال فترة التجديد السادس للموارد سيعمل الصندوق على تحقيق أهداف الإطار الاستراتيجي في الإطار السياساتي والاستراتيجي والقطاعي المبين أعلاه، وسيحقق ذلك بالتركيز على طائفة واسعة من الجوانب البرنامجية الإقليمية المحددة.

81 - ســـيغطي الصـــندوق الاحتياجات الضرورية للنهوض بالمجتمع المحلي وعمليات إعادة الإعمار على المدى الطويـــل فـــي الأقالـــيم الضعيفة مثل أفريقيا الوسطى ومرتفعات آسيا وأفريقيا جنوبي الصحراء، لاسيما بلدان الساحل الأفريقية. وبمعنى أدق فإن الصندوق سيتولى، بشكل مستدام، سد "الفجوة" الإنمائية المعرفية والاستثمارية التي استمرت فـــي الاتســـاع مـــع تقلـــيص الجهات المانحة الأخرى لالتزاماتها تجاه القطاعين الزراعي والريفي. وسيضطلع أيضا باســـتثمارات كافية في البلدان التي تظهر عائدا جيدا على كل دولار استثمرته في التنمية التي تستهدف الحد من الفقر (في موزامبيق وأوغندا على سبيل المثال).

82 - وبصورة أكثر تحديدا، سيقوم الصندوق بتعزيز الخطوات التي اتخذت في القطاعات والنهج المعروفة بتمتعها بتأثـــير مســـتدام علـــى الحد من الفقر (التمويل الريفي وإضفاء الطابع التجاري، وتصاميم البرامج التي تتسم باستجابة لقضـــايا الـــتمايز بيـــن الجنسين)، في نفس الوقت الذي سيتناول فيه بشكل جدي القضايا الهيكلية الهامة الأخرى مثل الإصـــلاح الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية. فالتقدم في أحد هذه المجالات سيشكل الجسر للوصول لمجالات أخرى. وعلـــى ســـبيل المثال فإن الخبرة المكتسبة في التمويل الريفي وإضفاء الطابع التجاري من شأنها أن تساعد على تحديد مؤشرات الإصلاح الزراعي بصورة ملموسة ومتناغمة. والتنظيم المجتمعي هو بمثابة إرساء حجر الأساس نحو إدارة مستدامة للموارد الطبيعية.

83 - **أفريقـــيا** – سيتيح الصندوق إمكانية مواصلته لمشروعات التمويل الريفي وإضفاء الطابع التجاري عليها، أي تجـــاوز المؤسسات المحدودة محليا لتمويل القروض الصغيرة وتطوير منظمات رئيسية وروابط مع القطاع المصرفي الـــتجاري في إطار إصدار التشريعات المواتية. كما أنه سيدعم الاستثمارات الفعالة في إدارة الموارد الطبيعية في أكثر المجـــالات ضـــعفا والبدء في التصدي لواحدة من القضايا الحرجة الناشئة التي تواجه المناطق الريفية في أفريقيا، أي الإصلاح الزراعي، لاسيما في أفريقيا الجنوبية. والواقع أن الإطار السياساتي والمؤسسي قد تحسن في العديد من البلدان

الأفريقـية. والفرصة متاحة الآن لتنفيذ نهج جديدة أكثر استدامة من أجل التنمية المتعلقة بأصحاب الحيازات الصغيرة. وإذا لـم تحصـل الحكومات على المساعدات التي تحتاج إليها لتنفيذ النهج الجديدة فقد تضيع هذه الفرص المتاحة. وقد أخـذت الحكومـات تتجه بشكل متزايد إلى الصندوق للحصول على المساعدة في ترجمة السياسات إلى واقع ملموس. وسـوف يمول الصندوق البرامج التي تهدف إلى وضع إطار مؤسسي على جميع مستويات التغيير بالثقة المطلوبة، أي ترسـيخ الـتوقعات بأنـه سـتتاح موارد كافية لتخفيف الصعوبات التي ستواجه عمليات التحول لا محالة. وسيشترك الصـندوق، كما طُلب إليه، في البرامج التي ستتصدى لقضايا مثل نقص المناعة المكتسب/الإيدز والفقر الريفي. وعلى وجه التحديد سوف يستأنف الصندوق، في أفريقيا الغربية، إقراض البلدان التي لم تحصل على قروض منذ فترة طويلة، لاسـيما الـبلدان التي خرجت حديثا من حلبة الصراعات الداخلية. وتوفر الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا للمجتمع الإنمائي فرصة مهمة لبناء الشراكات لمواجهة هذه التحديات الإنمائية.

84 - **أمـريكا اللاتينـية والكاريبي** – تضاعفت التحديات التي تواجه الحد من الفقر في أمريكا اللاتينية والكاريبي بسبب ثلاث كوارث هي النينو، وإعصار ميتش، وتأثير الأزمات المالية. والواقع أن احتياجات الإقليم إلى الموارد تزيد ضـمنا علـى الموارد المتاحة بكثير نظرا للتأثير طويل الأجل للكوارث الطبيعية مثل الاتجاه الاقتصادي المعاكس في العديـد من بلدان أمريكا الوسطى والأنديز وتدمير البنية الأساسية الزراعية والمحاصيل. وسوف يعمل الصندوق على المسـاعدة فـي الخـروج طويل الأجل من هذه الكوارث، كما أنه سيكون في موقف جيد يسمح له بالتأثير في البرامج والسياسات الوطنية والإقليمية لمكافحة الفقر. كما أنه سيكون في موقف يسمح له بالمساعدة في علاج المشكلات المهمة المـتعلقة بالسـكان الأصـليين. وسوف يسمح تنفيذ برنامج فعال للصندوق بأن يقيم شراكات قوية مع الجهات المانحة الدولية الأخرى على استراتيجية قوية الأساس للتدخلات في كل بلد من البلدان.

85 - **آسـيا والمحيط الهادي** – بالرغم من النمو الاقتصادي الضخم الذي تحقق في العشرين سنة الماضية لا يزال إقلـيم آسـيا والمحيط الهادي يضم 950 مليونا من 1.3 مليار نسمة يعيشون في حالة من الفقر. فضلا عن ذلك لاتزال الصورة كئيبة بأي مقياس من مقاييس عمق الفقر (المؤشرات الاجتماعية والصحية).

86 - من بين الدروس الرئيسية المستفادة من الأزمة السابقة ضرورة التركيز على الزراعة كوسيلة لتوليد الدخل في المـناطق القاريـة الداخلـية حيـث يمثل هطول الأمطار ضرورة حيوية للبقاء، إذ يوجد نحو 266 مليون هكتار من الأراضي الزراعية البعلية في بلدان آسيا النامية. وتوجد الآن فرص جديدة للترويج لنظم الإدارة المجتمعية للموارد في المـناطق الجبلية حيث من المعروف أن سكان المرتفعات يقومون بدور فعال في الحفاظ على التنوع البيولوجي. ويتجه تركـز فقراء الريف في هذه المناطق إلى الارتفاع. وسيقوم الصندوق بدعم الجهود الرامية إلى الحد من الفقر باعتبار ذلك ضرورة حيوية للاستقرار الاجتماعي في بلدان آسيا، لحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة العالمية.

87 - **الشـرق الأدنـى وشـمال أفريقـيا وأوروبـا الشرقية** – أخذت المياه المتاحة للزراعة وللاستهلاك البشري والحيوانـي تتضـاءل يوما بعد يوم في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. والتربة في الإقليم هشة ويجري استنزاف وتدهور النظم الأيكولوجية الجافة الواقعة تحت الضغط الشديد. وقد اكتسب الصندوق خبرة خاصة في مثل هذه المناطق الحديـة، وتبين منها أن توفير المزيد من الموارد يعني تزايد احتمال مساعدة الفقراء في هذه المناطق على التعايش مع

القيود البيئية الصعبة التي تواجههم. وسيعمل الصندوق على بلوغ أهدافه الحالية في نشر تقنيات الإدارة التشاركية المحسنة للموارد وغرس الاعتماد على النفس بين المجتمعات الفقيرة وتقليل الاعتماد على الدولة والحد من الهجرة.

88 - في بعض **مناطق أوروبا الشرقية والقوقاز** يعيش الناس على حافة التفكك الاجتماعي والصراع المسلح. ويمكن لمشروعات الصندوق أن تسهم في تبني حلول سلمية ومستدامة للصعوبات الاقتصادية التي تواجه فقراء الريف في هذه المناطق. ويمكن للصندوق أن يساعد في منع الفقر من التزايد والحيلولة دون زيادة الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء في هذه المناطق. وسوف تستخدم خبرة الصندوق ومساعداته لصغار المنتجين في بيان كيف أن الحد من الفقر الريفي وتحقيق التوزيع الأكثر عدلا للدخل، وليس مجرد التراكم السريع للأصول الإنتاجية بين النخبة في المناطق الحضرية، يمكن أن يكون ثمرة من ثمار التحول من التخطيط المركزي إلى الاقتصاد السوقي.

باء – برنامج العمل الشامل لتنفيذ الإطار الاستراتيجي

89 - تعتبر خطة العمل وبرنامج التغيير الاستراتيجي أداتان للتعامل بشكل أكثر فعالية مع التحديات التي تتجاوز وضع البرامج القطرية، ولكنها تشكل جزءا لا يتجزأ من الدور المحفز للصندوق، أي إدارة المعرفة، والدعوة السياساتية، وبناء الشراكة العالمية. وسيكون من المهم تخصيص موارد كافية من البرنامج لهذه الأنشطة ضمانا لقيام الصندوق بدوره الابتكاري في هذه المجالات أيضا. وهذه الأنشطة تكمل بشكل مناسب إعداد البرامج القطرية في إطار برنامج عمل شامل.

جيم – الاختلاف النوعي لبرنامج العمل المعزز

90 - إذا ارتفع مستوى برنامج العمل عن 450 مليون دولار أمريكي بأسعار 1996 (520 مليون دولار أمريكي بالأسعار الحالية) بنسبة 15% ليبلغ 600 مليون دولار أمريكي، فسوف تؤدي عمليات الصندوق الإقراضية إلى تمويل نحو 1.3 مليار دولار أمريكي تمثل التكاليف الكلية للمشروعات. وسيمكنه بذلك تمويل عدد إضافي يتراوح بين أربعة أو ستة مشروعات/برامج في السنة تشمل نحو 15 مليون نسمة سنويا. كما سيحدث البرنامج المعزز للإقراض تطورات ملموسة في الجوانب النوعية للبرنامج، بما يفضي إلى زيادة تأثيره.

91 - وسيكون الصندوق أيضا قادرا على تحقيق بعض الفوارق النوعية المهمة مقارنة بالتصور الأساسي. فسوف يتمكن من الاستجابة بقدر أفضل للمتطلبات الإضافية للتمويل المقدم بشروط تيسيرية للغاية لسلسلة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تحصل على الدعم لتخفيف ديونها في إطار مبادرة الديون، وتقديم المساندة البرنامجية لطائفة واسعة من استراتيجيات الحد من الفقر المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية لفقراء الريف. وتجدر الإشارة إلى أن مبادرة الديون تزيد في حد ذاتها بشكل غير مباشر من الطلب على موارد الصندوق من خلال خفض التدفقات العائدة ما لم يتم تعبئة موارد خارجية إضافية.

92 - وسيتمكن الصندوق كذلك من الاستجابة بأسلوب برنامجي أكثر شمولا للآتي:

(i) متطلبات الدول الأعضاء الجديدة التي انضمت للصندوق منذ عام 1994 بدون التأثير في إقراض الدول الأعضاء التقليدية؛

(ii) الاحتـياجات الإنمائـية الكبيرة للعدد الضخم من أعضاء مجتمعات السكان الأصليين في آسيا وأمريكا اللاتينية التي لا يمكن تلبيتها إلا بشكل متفرق في إطار المستويات الأساسية الحالية للبرنامج؛

(iii) النتائج المترتبة على الفقر الريفي نتيجة للأزمات المالية المعدية في آسيا وأمريكا اللاتينية؛

(iv) الاحتـياجات الإنمائـية الأطول أجلا للبلدان التي خرجت من الأزمات الاجتماعية السياسية (كما هو الحال في أفريقيا) أو من الكوارث الطبيعية (كما هو الحال في أمريكا الوسطى).

93 - سيتمكن الصندوق أيضا من القيام بدور قطاعي قيادي أعمق في الأقاليم الرئيسية (لاسيما في أفريقيا) وتوسيع مشـروعاته النموذجية الابتكارية لتشمل البرامج القطاعية الأطول أجلا التي تتضمن أهدافا لمكافحة الفقر. كما سيمكنه تعبئة تمويل مشترك إضافي يتجاوز مثل هذه البرامج الأوسع نطاقا. وسوف يسمح ذلك أيضا للصندوق بأن يساعد على عكـس الاتجاه المتدني لاستثمارات المساعدات الإنمائية الرسمية في التنمية الزراعية والعمل كقوة حافزة على التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة.

خامسا – الخلاصة: احتياجات الموارد

94 - تبين الوثيقة REPL.VI/2/R.3 النتائج المترتبة على هذه المستويات البديلة للبرنامج فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد.

قائمة بالوثائق ذات الصلة المتاحة عند الطلب

- "شراكات لاستئصال الفقر الريفي" و"التجديد الخامس للصندوق: خطة العمل (2000–2002)"
- تقرير مرحلي عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002)
  الوثيقة REPL. VI/R.3 المؤرخة 12 فبراير/شباط 2002
- الاستراتيجيات الإقليمية
- *تقرير الفقر الريفي لعام 2001 – تحديات القضاء على الفقر الريفي*
- برنامج التغيير الاستراتيجي
- *الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة* 2002–*2006: تمكين فقراء الريف من التغلب على فقرهم*

قائمة بالذيول

I. The Millennium Development Goals

الأول – الأهداف الإنمائية للألفية

II. Summary of Plan of Action Measures Taken

الثاني – مجمل التدابير المتخذة في إطار خطة العمل

III. Regional Strategies: Challenges, Opportunities and Constraints

الثالث – الاستراتيجيات الإقليمية: التحديات والفرص والقيود

IV. Country Strategic Opportunities Paper (COSOP) Outline

الرابع – الملامح البارزة لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

V. Strategic Investment in Agricultural Development for Increased Productivity

الخامس – الاستثمار الاستراتيجي في التنمية الزراعية لزيادة الإنتاجية

VI. Advocating Pro-Poor Institutional Transformation

السادس – الدعوة للتحول المؤسسي الموالي للفقراء

VII. Supporting the Debt Sustainability of Heavily Indebted Poor Countries

السابع – مساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تحمل الديون